

ملخص البحث

هذا البحث يتحد عن سماعات الأُخفش التي تتعلق بالمسائل النحوية التي سمعها من العرب، ، فمن ثم تناول كلمة (اللات) من حيث بنائها على الكسر، ثم من حيث أصالة تائها وعدمه. ثم تحدث عن سماع الأُخفش لنصب المفعول به بفعل محذوف وجوبا في الجملة الخبرية، مع أن النصب بفعل محذوف عند النحاة من خصائص الجمل الطليبية. ثم تناول بعد ذلك الحديث عن صيغة ضمير المذكر المفرد (الهاء) من حيث إن أهل الحجاز يضمونه ويلحقون به واوا غير مكتوبة، فيقولون في (به): (بهو) وغيرهم يخالفهم فلا يمد، وهناك من العرب من سمعهم الأُخفش يمزجون في كلامهم بين هاتين اللغتين فعده قبيحا. ثم تحدث عن حذف ياء المتكلم المضافة إلى الأسماء نحو: غلامي، فحذف هذه الياء في النداء لغة مشهورة، وبعض العرب يحذفها في غير النداء، وبين من خلال سماعه ان المزج بين اللغتين قبيح كم قبحه فيما سبق أيضا. ثم تحدث عن (كي) الجارة، وبين أن (كي) ليست دائما هي الناصبة للمضارع، فقد سمع مرفوعا بعدها، ويبدو أنه يرد على من يوجب النصب بها، وهو مذهب الكوفة على ما يقوله المتأخرون. ثم كان آخر ما تعرض له البحث الحديث عن (ام) المعرفة في لغة أهل اليمن، وكان الجالب للحديث عنها أن أبا زيد الأنصاري زعم أن هناك (أم) أخرى تكون زائدة في لغة أهل

اليمن، كقوله تعالى: (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين)، وقد رد الأُخفش ذلك على أبي زيد بعدم سماع ذلك في لغة أهل اليمن. وقد بين البحث أن من أبرز سمات الأُخفش غموض أسلوبه، وهو ما أشار له معاصره الجاحظ.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه
وبعد:

فإن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة
المجاشعي (٢١٥هـ) أحد علماء النحو الكبار،
الذين أثروا في نحو العربية تأثيرا واضحا،
سواء بمسموعاته التي يرويها مباشرة عن
يُحْتَجُّ بلغته من العرب، أو بأقيسته، وتعليقاته،
واستنباطاته التي يستنبطها مما سمعه أو مما
تلقاه من أساتذته، فالأخفش شافه كثيرا من
العرب الذين يحتج بكلامهم، وتتلذذ على كبار
علماء العربية المتقدمين؛ كأبي عمرو بن
العلاء^(١)، ويونس بن حبيب^(٢)، وعيسى بن
عمر^(٣)، والخليل بن أحمد فقد صحبه زمنا
^(٤)، وتتلذذ على سيبويه، وناظره ليستفيد
منه^(٥)، وهو الطريق الأوحده الذي قُرئ من
خلاله كتاب سيبويه^(٦).

فروايته عن العرب، وأخذه عن أوائل
علماء العربية، واخذ العلماء كتاب سيبويه منه
ميزات لم تجتمع لأحد من العلماء.

فلذا كان بحق في طبقة عالية من علماء
العربية تستحق الدراسة من جوانب عدة، فلا

(١) - معاني القرآن: ١/٢٨٣، ٢٠٦.

(٢) - معاني القرآن: ١/٢٠٢، ٣٢١، ٥١١، ٥٦١.

(٣) - معاني القرآن: ١/١٢٦، ٢/٥٠٨، ٥٨٢.

(٤) - إنباه الرواة: ٢/٣٦، ونفى السيوطي مصاحبه

للخليل

(٥) - أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ٣٩.

(٦) - أخبار النحويين البصريين: ٤٠،

زال كتابه معاني القرآن في حاجة إلى
دراسات كثيرة مما انطوى عليه. ومن هنا
رأيت أن أتبع ما وظفه من سماعاته لبعض
المسائل النحوية التي تتعلق ببعض آيات
الكتاب الكريم. والله الموفق

المسألة الأولى :

اللَّاتَ (أصلها وإعرابها)

اللات أحد أصنام العرب المشهورة، قال: ابن الكلبي (٥٢٠٤هـ) "أنها بالطائف وهي أحدث من مناة، وكانت صخرة مربعة، وكان يهوديٌ يُلْتُ عندها السويق، وكان سدنتها من تقيف: بنو عتاب بن مالك، وكانوا قد بنوا عليها بناء، وكانت قريش وجميع العرب تعظمها، وبها كانت العرب تسمى زيد اللات وتيم اللات، وكانت في موضع منارة مسجد الطائف اليسرى اليوم، وهي التي ذكرها الله في القرآن فقال (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ) (٧)، ولها يقول عمرو بن الجعيد:

فإني وتركي وصل كأس لكاذي تبرأ

من لات وكان يدينها

وله يقول المتلمس في هجائه عمرو بن

المنذر:

أطردتني حذر الهجاء ولا

والأنصاب لا تَلُّ (٨).

قلت: وعلماء العربية يتحدثون عن (اللات)

من جوانب عدة، وما أود بيانه في هذا الصدد

ما أورده الأخفش في كتابه من سماع عن

العرب يتعلق بها.

وقبل الحديث عن معالجة سماع الأخفش،

أرى أن أشير بصورة مجملة إلى ضبط آخر

اللات من ناحية، وإلى أصل تركيبها من ناحية

أخرى، إذ إن كلام الأخفش يحتاج إلى ذلك،

فأقول: إن ضبط آخر اللات للعرب فيه

لغتان؛ اللغة الكثيرة المشهورة^(٩)، وهي التي

تجعل (اللات) اسما منصرفا غير مشدد

الآخر^(١٠)، فمن ثم تعتريه الحركات الإعرابية

الثلاث، الرفع والنصب والجر بلا تتوين

لدخول (أل) عليه، ومنه قوله تعالى: (أَفَرَأَيْتُمُ

اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ)^(١١)، فنصبت (اللات) في الآية

على ما يقتضيه إعراب الأسماء المتمكنة، أي

أنها مفعولا أولا لـ(رأيت)^(١٢)، وهذه اللغة

هي اللغة المشهورة.

وهناك لغة أخرى؛ وهي أن بعض العرب

تبني (اللات) على الكسر لعدم تمكنها عند أهل

تلك اللغة في الاسمية، هذه اللغة هي محل

سماع الأخفش.

وأما حديثهم عن أصلها من حيث الاشتقاق

وعدمه، فالعلماء في ذلك تفسيران مبنيان على

نطقها؛ تفسير يرى اشتقاقها، وذلك حين يشدد

آخرها، فيقال (اللات) وهي قراءة ابن عباس

وغيره^(١٣)، وعليه فهي اسم فاعل مشتق من

(٩) - هكذا وصفه هذه اللغة بالكثرة نص الأخفش

الذي في الصحاح في الصحاح: "ليه" ٢٢٤٩/٦

(١٠) - معاني القرآن للفراء: ٩٧-٩٨، وإعراب

القرآن للأصفهاني: ٤٠٩، وانظر اللسان: ل ت

ت

(١١) - النجم: ١٩، هو يشير بهذا إلى بناء (اللات)

على الكسر.

(١٢) - إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤٨١/٢،

البحر المحيط: ١٦١/٨

(١٣) - معاني القرآن وإعرابه

للزجاج: ٧٣/٥ المحتسب: ٢٩٤/٢، والجامع

لأحكام القرآن للقرطبي: ٣٤/١٧،

(٧) - النجم: ١٩

(٨) - كتاب الأصنام لابن الكلبي: ١٦.

من يقول: (أَفْرَأَيْتُمْ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ) (٢٠)، ويقول: "هي اللات قالت ذلك" (٢١) فجعلها تاءً في السكوت، و "هي اللات فاعلم" جر (٢٢) في موضع الرفع والنصب (٢٣). وقال بعضهم "من الآن إلى غد" (٢٤) فنصب لأنه اسم غير متمكن. واما قوله: "اللات فاعلم"، فهذه مثل "أمس" وأجود؛ لأن الالف واللام التي في "اللات" لا تسقطان وان كانتا زائدتين، وأما ما سمعنا [من الكثير] (٢٥) في "اللات والعزى" في السكت عليها فـ"اللاه" لأنها هاء فصارت تاءً في الوصل وهي في تلك اللغة مثل "كان من الأمر

اللت" (١٤)، وتفسير يرى أنها وإن لم تشدد التاء، فهي مشتقة أيضا من اللت لكنها خفت حين جعلت اسما للصنم (١٥)، وهناك من يرى أن اشتقاقها من لوى لوية إذا عكف عليه (١٦)، وبعضهم يرى أنها غير مشتقة كغيرها من الأعلام التي لم تشتق، فمن ثم لم تتمكن في الاسمية، فلهذا فسروا كسر آخرها عند بعض العرب بأنه كسر بناء (١٧)، ويفسر بعضهم أنها لما كانت علما مؤنثا للآلهة المعروفة قرأها بعضهم بالهاء وقفًا، وبالتاء وصلًا، فقال (اللاه) و(اللات) كما يفعل ذلك جماهير العرب في فاطمة وغيرها من المؤنثات المختومة بتاء التأنيث، وقرأها آخرون بالتاء وقفًا ووصلًا فقال: (اللات) على كل حال كما يفعل بعض العرب بالمؤنثات المختومة بالتاء كطلحة (١٨) إذ ينطقونها بالتاء وصلًا ووقفًا. هذه الماعة عاجلة مجملة عن (اللات).

وأما ما سمعه الأخفش عن العرب في (اللات) فذلك قوله (١٩): (وسمعنا من العرب

(٢٠) - النجم: ١٩، هو يشير بهذا إلى بناء (اللات)

على الكسر.

(٢١) - قوله: " قالت ذلك" ليس في الصحاح

"ليه" ٢٢٤٩/٦ ولا في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣٦/١٧ وحذفه هو الصواب ليسكت على "اللات" كما نص عليه الأخفش، فيبدو أن في

نسخ معاني القرآن خلل.

(٢٢) - أرى أن (جر) فعل، مع أنه ضبط في معاني

القرآن بتحقيق الدكتورة هدى بالتونين مرفوعا، ولم يضبط في تحقيق الدكتور فائز فارس.

(٢٣) - "النصب" ليس في نص الأخفش الذي نقله

صاحب الصحاح وهو الصواب؛ لأن الأمثلة التي ذكرها الأخفش ليس فيها ما يستوجب نصب "اللات".

(٢٤) - يبدو لي أن الأخفش يشير إلى ما في الكتاب:

٤٠٠/٢ حيث قال سيبويه: (قالوا من الآن إلى غد)

(٢٥) - [من الكثير] زيادة من نص الأخفش الذي نقله

صاحب الصحاح وهي زيادة ذات أثر تبين أن اللغة الكثيرة في (اللات) بالهاء وقفًا وبالتاء وصلًا.

(١٤) - انظر الجامع لأحكام القرآن (تفسير

القرطبي): ٣٤/٢٠

(١٥) - تهذيب اللغة: ١٧٩/١٤

(١٦) - المسائل البصريات: ٨١٣/٢، وانظر الكتاب

الفرید في إعراب القرآن المجید: ٣٩/٦

(١٧) - معاني القرآن للأخفش: ١١/١،

والمحتسب: ٢٩٤/٢

(١٨) - معاني القرآن للفراء: ٩٧/٣-٩٨، وإعراب

القرآن للأصفهاني: ٤٠٩، وانظر اللسان: "ل ت ت"

(١٩) - نص الأخفش هذا نقله الجوهري في

الصحاح: "ليه" ٢٢٤٩/٦ مع زيادات ونقص

كيت وكيت^(٢٦). وكذلك "هيات" في لغة من كسر^(٢٧) انتهى.

وما سمعه الأخفش في (اللات) من العرب يتناول لغتين من لغاتها؛ إحداهما لغة قليلة، والأخرى هي اللغة الكثيرة المشهورة التي أشرت إليها سابقا، وكلتا اللغتين تدوران حول آخر حرف منها من حيث نوع الحرف الذي ختمت به، ومن حيث ضبطه، وسأفرد لكل لغة حديثا مستقلا، مبتدأ بالحديث عن اللغة القليلة، فقد رأيت أن الأخفش أدار حديثه عن تلك اللغتين بصورة متداخلة مع اللغة الأخرى وبعبارة مقتضبة تحتها كثير مما يحتاج الإيضاح، ومما زاد غموض كلامه أنه تحدث عن اللغة القليلة أولا، ثم أعقبه بالحديث عن اللغة المشهورة، وبعد ذلك عاد للحديث عن اللغة القليلة، فكان في معاودته للحديث عنها بعد حديثه عن اللغة الأخرى، ما يوهم بانبيات حديثه اللاحق عن حديثه السابق عن تلك اللغة القليلة، و بهذه الطريقة حصل غموض في مراده، وضاعف من ذلك ما اعتده الأخفش من أسلوب غامض هو سمة من سمات منهجه، وهاتان الحقيقتان، توزيع الحديث عن المسألة الواحدة في أكثر من موضع، وغموض الأسلوب، تفرضان على الباحث مقدمات

وإيضاحات قد تطول للكشف عن المراد، وربط أطراف القضية الواحدة.

ومما هو جدير بالتنبيه أن ما ذكرته من غموض اتسم به منهج الأخفش قد ذكره الجاحظ (١٥٠-٢٥٥هـ) من قبل، حيث قال: "وقلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟! قال: أنا رجل لم أضع كتبني هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلت حاجاتهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوهم حلوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكبب ذهبت"^(٢٨).

وبعد فسأبدأ بالحديث عن اللغة القليلة أولا، مراعيًا أن أجمع ما فرقه أبو الحسن الأخفش في مكان واحد، وأن أبين ما غمض من مراده ليتضح المطلوب، ويزول الغموض.

فأقول: لقد ذكر الأخفش أن بعض العرب ينطقون (اللات) بالناء وقفا ووصلا، فيقولون في الوقف: هي اللات، وهذه اللات، وهُدمت اللات، ونحو ذلك، ويقولون في الوصل: هي اللات فاعلم، وهي اللات قالت ذلك، بالبناء على الكسر.

(٢٦) - (كيت وكيت) كناية عن القصة أو الأحداث، تاج العروس (ك ي ت)، وفيها ثلاث لغات البناء على الكسر أو على الفتح أو على الضم: سر صناعة الإعراب: ١٥٣/١، ولا تستعمل إلا مكررة.

(٢٧) - معاني القرآن: ١١/١.

(٢٨) - الحيوان: ٩١-٩٢.

فكان حديثه أولاً عن كيفية نطق التاء اللاحقة بـ(اللوات) وصلاً ووقفاً، وقد مزج حديثه عن ذلك ببنائها على الكسر، وهو ما يحتاج أن يفرد الحديث عن نطق التاء في موضع مستقل، وأن يفرد الحديث عن بنائها على الكسر في موضع آخر، فأقول:

بناء اللوات على الكسر

إن (اللوات) اسم، والغالب على الأسماء أن تكون متمكنة، فيعتربها جميع أنواع الإعراب رفعا ونصبا وجرا، ولذلك كانت متمكنة في أكثر كلام العرب، وعليها القراءة المشهور (أَفْرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعِزَّى) (٢٩) بنصب (اللوات) مفعولا أولاً لـ(رأى) (٣٠)، ومع ذلك فقد خرجت عن التمكّن الذي يوجب لها الإعراب إلى البناء في لغة بعض العرب. فلما رأى الأَخْفَشُ أن (اللوات) اسم قد اقترن بالألف واللام، واقتران الاسم بالألف واللام يمكنه في الاسم، ويبعده عن البناء، لهذا أراد أن يبين أن بناء (اللوات) مع اقترانها بالألف واللام لا يخرجها عن كلام العرب، فهناك نظائر لها بُنيت مع اقترانها بالألف واللام، فمن ثم نُظِرَ لها بـ(الآن)، وبـ(أمس). أما شبه (اللوات) بـ(الآن) فمن حيث إن (الآن) اسم مبني مع اقترانه بالألف واللام، ولذلك قال الزجاجي: "ومن نادر ما دخلت عليه الألف واللام للتعريف قولهم: الآن وذلك أنه مبني وفيه الألف واللام، وسبيل المبني إذا أضيف أو

دخلته الألف واللام أن يتمكن" (٣١)، ولاشك أن شبهه (اللوات) بـ(الآن) شبه واضح، ومن قواعدهم المشهورة أن يحمل الشبيه على شبيهه.

ولا ينبغي أن يعترض على الأَخْفَشُ بأن (اللوات) في هذه اللغة مبنية على الكسر، و(الآن) مبني على الفتح؛ لأن الأَخْفَشُ لا ينظر إلى نوع حركة البناء هنا، وإنما ينظر إلى أن الألف واللام التي تمكن الاسم في الاسم لم تمكن (اللوات) ولا (الآن) في الاسم، ولذلك بُنِيَ.

وأما تنظيره لـ(اللوات) (بأمس)، فمن حيث إن (أمس) أقوى تمكناً في الاسم من (اللوات)؛ لأن (أمس) يصح أن يتجرد من الألف واللام كما يصح اقترانه بها، وهذا الاقتران والتجرد الذي هو من سمات تمكّن الاسم في الاسم لم يمنع (أمس) من البناء، فكان بناؤه وهو على هذه الحال دليلاً قوياً على أن (اللوات)، التي لا تفارقها الألف واللام أقعد في البناء من (أمس). هذا هو مراد الأَخْفَشُ دون شك، وهو من تعليقات الأَخْفَشُ التي لم اطلع عليها عند غيره، وزيادة على ذلك فقد يكون تمثيل الأَخْفَشُ بـ(أمس) امعانا في استكمال التمثيل لـ(اللوات) المبنية على الكسر بمبني على الكسر مثلها.

ولا شك أن الأَخْفَشُ يروم من وراء قوة احتجابه لهذه اللغة، أن يقوي قراءة من قراء

(٢٩) - النجم: ١٩

(٣٠) - إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤٨١/٢،

البحر المحيط: ١٦١/٨

(٣١) - اللامات: ٣٦، وانظر الآن في الدرس النحوي

والاستعمال اللغوي: ١٦.

وفق تلك اللغة، وهما أبو جعفر والتقفي^(٣٢)،
فبهذا قوى قياسية هذه اللغة التي قد قرئ بها،
لجعل القرآن الكريم محمولاً على لغة تتمتع
بأقيسة قوية، فمن المقرر عند العلماء أن
القرآن لا يحمل على الضرورة وألفاظ
الأمثال^(٣٣)، ولا على الضعيف والشاذ. وهذا
هو ما يحدو الأخفش فيما يبدو
تاء اللات

لقد تحدث الأخفش في صدر كلامه عن تاء
(اللات)، فذكر أن فيها لغتين، بعض العرب
تنطقها تاء وقفا ووصلاً مع بنائها في حال
الوصل على الكسر، وأكثرهم يقف عليها
بالتاء، ويجعلها تاء في الوصل معربة غير
مبنية.

وما أريده بيانه هنا أن الأخفش بعد أن
ذكر ما ذكر في تاء (اللات) من وقف ووصل
وبنائها، عاد للاحتجاج للغة التي تنطقها تاء
وقفا ووصلاً، فقال: (وهي في تلك اللغة مثل
:كان من الأمر كيت وكيت، وكذلك هيهات في
لغة من كسر)^(٣٤)، فاحتج الأخفش لتلك اللغة
التي تثبت تاء (اللات) بتظيريهما بـ(كيت
وكيت)، و(هيهات).

ولاشك أن تظير الأخفش لـ(اللات) حال
بنائها على الكسر بـ(كيت وكيت)
وبـ(هيهات)، يقصد من ورائه أن يبين أن

حرف التاء في هذه الكلمات الثلاث حرف من
أصل بنية الكلمة، وإذا كان من بنية هذه
الكلمات، فإنه ينطق به تاء وقفا ووصلاً،
فخرج عن أن يكون تاء تأنيث تنطق هاء في
الوقف وتاء في الوصل، فلما أشبهت (اللات)
كلاً من (كيت وكيت) و(هيهات) من حيث
أصالة التاء، كان في عقد الأخفش لهذه
المشابهة تقوية للغة من ينطق (اللات) بالتاء
وقفا ووصلاً، وبهذا تقوى قراءة من يقرأ وفق
هذه اللغة، فالأخفش معني بتقوية ما قرئ به
في القرآن.

هكذا ينبغي أن يفهم مراد الأخفش رغم
عسره هذا المفهوم من قوله: "... وأما ما سمعنا
في (اللات والعزى) في السكت عليها
فـ(الله)؛ لأنها هاء فصارت تاءً في الوصل.
وهي في تلك اللغة^(٣٥) مثل (كان من الأمر
وكيت). وكذلك (هيهات) في لغة من كسر، إلا
انه يجوز في "هيهات" ان تكون جماعة فتكون
التاء التي فيها تاء الجميع التي للتأنيث، ولا
يجوز ذلك في "اللات"؛ لأن "اللات" و(كيت) لا
يكون مثلهما جماعة؛ لأن التاء لا تزداد في
الجماعة إلا مع الألف فان جعلت الألف والتاء
زائدين بقي الاسم على حرف واحد^(٣٦)."

ولا شك أن نص الأخفش السابق يحتاج
إلى بيان يزيل ما فيه من عسر.

(٣٢) قراءة أبي جعفر والتقفي في المحتسب: ٩٠/٢،

وانظر: سر صناعة الإعراب: ١٥٣/١

(٣٣) - الحجة لابن خالويه: ١٢٩

(٣٤) - معاني القرآن: ١/ ١١.

(٣٥) يعني بتلك اللغة لغة من يأتي بالتاء وقفا

ووصلاً.

(٣٦) - معاني القرآن: ١/ ١١ - ١٢

أصل، إلا أن بيان أصالته في كل كلمة من الكلمات الثلاث تختلف عن الأخرى.

أولاً: أصالة التاء في (اللات):

لقد دلل الأخفش على أصالة تاء (اللات) في لغة من ينطقها بالتاء وفقاً ووصلاً، بأنها ليست تاء جمع المؤنث السالم؛ لأن (اللات) لا تدل على الجمع، ولأنها لو كانت جمع مؤنث سالماً لاقتضى إعادتها إلى المفرد أن تحذف منها الألف والتاء التي للجمع، وإذا حذفت الألف والتاء من (اللات) بقيت على بقيت على حرف واحد، وليس في الاسماء المتمكنة ما هو على حرف واحد. هذا ما دلل به الأخفش على أصالة تاء (اللات)، ولا حاجة لاستحضار نصه لوضحه دون عناء.

أما وجه أصالة تاء (كيت) فإنه يحتاج إلى إبانة سكت عنها لأخفش.

فأقول: إن العلماء ذكروا أن التاء في (كيت) حرف من أصول بنية الكلمة؛ لأن أصل (كيت) (كَيْة) بتثديد الياء^(٣٨)، ثم حذفت تاء التأنيث تخفيفاً، وبعده قلبت الياء الثانية تاء، فعليه فالتاء أصلية لانقلابها عن أصل، قال أبو الفتح: "وقد نطقت العرب بذلك، فقالوا: كان من الأمر كَيْةً وكَيْةً، وذِيَّةً وذِيَّةً، ثم إنهم حذفوا الهاء، وأبدلوا من الياء التي هي لامٌ تاءً، كما فعلوا ذلك في ثنتان^(٣٩)، فقالوا: كيت وذيت، فكما أن الهاء في كية وذية علم تأنيث، فكذلك الصيغة في كيت وذيت علم

أن مما يزيل الغموض الذي اعترى كلام الأخفش أن نربط عبارة الأخفش وهي قوله: "في تلك اللغة" بما قبلها مما هو لها، فقد وردت عبارة الأخفش، السابقة متأخرة كثيراً عن موضعها التي يشير بها إليه، فموضعها عند حديثه عن لغة بعض العرب الذين يقفون على (اللات) بالتاء؛ أي بعد قوله: "ويقول: هي اللات قالت ذلك"، فجعلها تاءً في السكوت"، ولكنه فصله بينها وموضعها الذي تستحقه، فأورث المراد عسراً وغموضاً ظاهراً.

ثم إن مما يعسر فهمه في كلام الأخفش وجه التشابه الذي عقده بين (اللات) من جهة، و(كيت) و(هيات) من جهة ثانية، فكلام الأخفش في هذه المسألة بعيد الغور، والحقيقة أنه يدور حول الاحتجاج للغة من ينطق من العرب ومن القراء (اللات) بالتاء وفقاً ووصلاً، فإنه لما كان بعضهم ينطقها في الوقف بالهاء، وفي الوصل بالتاء^(٣٧)، فإنه من المحتمل أن يظن ظاناً أن هذه الهاء التي في الوقف هي تاء تأنيث؛ لأنها في الوصل تنقلب تاء، فلهذا أراد الأخفش أن يبين أن التاء التي سمعها في الوقف وفي الوصل ليست تاء تأنيث، وإنما هي حرف أصلي من بنية الكلمة، كما أن التاء في (كيت) وفي (هيات) المبنية على الكسر حرف أصلي، وليس تاء تأنيث، ومع أن حرف التاء في كل من الكلمات الثلاث

^(٣٧) وهي قراءة الكسائي: تفسير القرطبي: ٣٦/٢٠، وانظر معاني القرآن للفراء: ٩٧/٣، إيضاح الوقف والابتداء: ٣٠١/١، وانظر: ٢٨٨/١، ٢٨٩.

^(٣٨) - تهذيب اللغة: ٤١/١٥.

^(٣٩) - يقصد أن أصل (ثنتان) من ثبيت

تأنيث^(٤٠) وعليه فالتاء في (كيت) حرف أصلي؛ لأنها بدل من أصل وبهذا تكون أصلاً كالتاء في (اللات)، ومن هنا يظهر وجه مشابهة (اللات) لـ(كيت) التي يشير إليها الأخفش بقوله الذي نقلت نصه قبل قليل.

وأما وجه أصالة حرف التاء في (هيات) في لغة من بينها على الكسر، فإنه منظور فيه إلى أن الأسماء المبنية لا تكون حركة بنائها إلا على آخر حرف منها، وآخر حرف في الأسماء المبنية من أصل بنية الكلمة، وعليه فالتاء من (هيات) المبنية على الكسر من أصل الكلمة، ألا ترى أن الفراء قد قال: "فإذا وقفت على هيات وقفت بالتاء.....؛ لأن من العرب من يخفض التاء، فدل ذلك على أنها ليست بهاء التأنيث فصارت بمنزلة دراك ونظار^(٤١)، وقال أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ): والذين قالوا: (هيات لك) بخفض التاء، شبهوه بـ(حذام ووقطام)"^(٤٢)، ويستفاد من كل هذا أن تاء(هيات) المبنية حرف أصلي؛ لأن البناء لا يكون إلا على حرفاً أصلياً، ولا تكون تاء جمع المؤنث السالم أصل كما في بعض لغاتها (هيات)، وهذا كله يفهم من نص عليه الأخفش في حديثه عن تاء (اللات) و(كيت) و(هيات) المبنية على الكسر، وإن كانت

عبارته عسرة حيث قال: " وهي في تلك اللغة مثل: كان من الأمر كيت وكيت. وكذلك هيات في لغة من كسر إلا أنه يجوز في (هيات) أن تكون جماعة فتكون التاء التي فيها تاء الجميع التي للتأنيث، ولا يجوز ذلك في (اللات)؛ لأن (اللات) و (كيت) لا يكون مثلها جماعة؛ لأن التاء لا تزداد في الجماعة إلا مع الألف فإن جعلت الألف والتاء زائدتين بقي الاسم على حرف.

(٤٠) - سر صناعة الإعراب: ١/ ١٥٢، وانظر الممتع في التصريف: ١/ ٣٨٨، وارتشاف

الضرب: ١/ ٣٢١، ٢/ ٧٩٧

(٤١) - معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣٥

(٤٢) - ايضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٠٠

المسألة الثانية :

نصب المفعول به بفعل محذوف

في الأسلوب الخبري: لقد دار كلام الأَخْفَش في قوله تعالى(يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)^(٤٣) على توجيه نصب (خيرًا) حين يكون في أسلوب طلبية كما في الآية، ثم قرن حديثه عنه بما سمعه من نصب ذلك في أسلوب الإخبار وهو خلاف الأصل، ولنصل إلى سماع الأَخْفَش هذا، لا بد من الحديث عن أمرين يؤسسان لإيضاح سماع الأَخْفَش:

الأمر الأول: بيان وجه نصب (خيرًا) وما ماثله عند النحاة البصريين.

الأمر الثاني: بيان رأي الأَخْفَش وما في نصه من خلل يؤثر على موافقته للبصريين^(٤٤)، أو في التحقيق. وبعد هذا يأتي الكلام عن النصب في الأسلوب الخبري الذي هو محل سماع الأَخْفَش.

أما الأمر الأول: وهو بيان وجه نصب (خيرًا) وما ماثله في قوله تعالى: (فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ)^(٤٥).

(٤٣) - النساء: ١٧٠.

(٤٤) - الخلل الذي في نص الأَخْفَش لعله في أصل نسخته التي حقق عليها الكتاب بتحقيقين مختلفين، فالنسخة الواحدة مظنة ذلك، وقد رأيت في نصوص الأَخْفَش التي ينقلها علماء اللغة أو التفسير فروقا بعضها ذا أثر كبير في المعنى.

(٤٥) - النساء: ١٧٠.

الحقيقة أنه لا خلاف بين النحاة البصريين في وجوب نصب (خيرًا) في الآية الكريمة، فهم أتباع لسببويه إذ يرى أن (خيرًا) ونحوه مفعول به لفعل محذوف واجب الحذف^(٤٦)، وقد اشار ابن السراج إلي جملة أنواع الحذوف بقوله: "الكلام على ثلاثة أنواع؛ ظاهر لا يحسن إضماره، ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره"^(٤٧)، والمضمر المتروك إظهاره هو ما يحذف فيه الفعل وجوباً، وتحت المضمر المتروك إظهاره عدة أبواب يحذف فيها الفعل وجوباً، كالتحذير، وكالإغراء، والنداء، وكحذفه مع (خيرًا) في مسألتنا هذه، فهي مما يحذف فيها الفعل عند البصريين وجوباً، وسبب حذف الفعل عنهم في الآية ونحوها يعود إلى أنهم رأوا أن في الكلام مفعولاً به يستدعي عاملاً ينصبه، والفعل الذي قبله لا يناسبه أن يعمل فيه، وبتتبعهم لذلك وجدوا هذا النوع من الحذف مطرد مع كثرة الكلام، وكثرة الكلام تأتي في الأمثال، أو فيما كثر استعماله من الكلام الذي ليس بأمثال، قال سببويه: هذا بابٌ يُحذفُ منه الفعل لكثرتِه في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وذلك قولك: (هذا ولا زعماتك)؛ أي، ولا أتوهم زعماتك، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل:

ديار مية إذا مَيَّ مُسَاعِفَةٌ

ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربٌ

(٤٦) الكتاب: ١/٢٨٢، والمقتضب: ٣/٢٨٣، والأصول:

٢/٢٥٣.

(٤٧) - الأصول في النحو: ٢/٢٤٧.

كأنه قال: أذكر ديارَ مِيَّة، ولكنه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه

ومن ذلك قول العرب: (كَلَيْهَما وَتَمْرًا)،
فذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم واستعمل، وتُرك
ذكرُ الفعلِ لِمَا كان قبل ذلك من الكلام، كأنه
قال: أَعْطِنِي كَلَيْهَما وَتَمْرًا..... ومما يَنْتصب
في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك
إظهاره: (انتهوا خيرا لكم)، و(وراءك أوسع
لك)، و(حَسْبُكَ خيرا لك)، إذا كنت تأمر^(٤٨)،
فسببويه يتحدث هنا عن موجب حذف الفعل
الذي نصب (زَعَمَاتِكَ) و(ديار) في بيت ذي
الرُّمَّة، و(كَلَيْهَما وَتَمْرًا) و(خيرا) من(انتهوا
خيرا لكم)، فهذه الأمثلة وغيرها مما مثل به
سببويه، يكثر ترديدها، إما في الأمثال، وإما
في الكلام الذي ليس من الأمثال، ولا يعني
بكثرتها في الأمثال أن الصيغة الواحدة تأتي
في أمثال كثيرة، وإنما يعني أن المثل الواحد
يكثر ترديده، فحذف منه كما حذف في الكلام
الكثير الفعل الذي يستدعيه المفعول المذكور
كالمثل (كَلَيْهَما وَتَمْرًا)، وكقوله تعالى: (أمنوا
خيرا لكم)^(٤٩) وقوله: (انتهوا خيرا لكم)^(٥٠)،
وكبيت ذي الرُّمَّة:
ديارَ مية إذا مَيَّ مُسَاعِفَةٌ
بنصب (ديار)

فكلا النوعين؛ الأمثال وما كثر من الكلام،
حذف الفعل، واقتصر على ذكر المفعول الذي
يستدعي تقدير فعل محذوف، قال ابن مالك:
(فإن كان الذي اقتصر فيه على المفعول مثلاً
أو جارياً مجرى المثل في كثرة الاستعمال
امتنع الإظهار ولزم الاقتصار، والمثل كقولهم
:(كلُّ شيءٍ ولا شتيمَةً حُرًّا) أي ايت ولا
ترتكب، و(هذا ولا زَعَمَاتِكَ)؛ أي ولا أتوهم،
و(كَلَيْهَما وَتَمْرًا) ؛ أي أعطني وزدني.
والجاري مجرى المثل قولهم: (حسبك خيرا
لك)، و(وراءك أوسع لك)، وقوله تعالى
(فأمنوا خيرا لكم)^(٥١) و (انتهوا خيرا لكم)^(٥٢)
انتهى^(٥٣).

لكن مما ينبغي التنبيه عليه أن الكثرة التي
يذكرها النحاة في نصب (خيرا) وأمثاله جزء
من العلة، والجزء الآخر أن يدل الأسلوب على
طلب، وقد نص على ذلك سببويه حيث قال:
"وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام،
ولعلم المخاطب أنه محمولٌ على أمرٍ"^(٥٤)،
وأما إن كان هناك ما يدل على الطلب وليس
ثمة كثرة جاز ذكر الفعل وحذفه، قال سببويه:
ونظير ذلك من الكلام قوله: انتَه يا فلانُ أمراً
قاصداً. فإنما قلت: انتَه وأنتَ أمراً قاصداً، إلا
أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل، فإنما
ذكرتُ لك ذا لأُمَّتِلَ لك الأوَّلَ به؛ لأنه قد كَثُرَ

(٥١) - النساء: ١٧٠

(٥٢) - النساء: ١٧١

(٥٣) - شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٥٨-١٥٩)

(٥٤) - (الكتاب لسببويه: ١/ ٢٨٣)

(٤٨) - الكتاب لسببويه: ١/ ٢٨٢.

(٤٩) - النساء: ١٧٠

(٥٠) - النساء: ١٧١

إنما يكون في الأمر والنهي خاصة ولا يكون في الخبر؛ لأن الأمر والنهي لا يضمّر فيهما، وكأنك أخرجته من شيء إلى شيء. (٥٩)

وما يقابل نص الأخفش السابق عند الطبري هو: "وهذا إنما يكون في الأمر والنهي خاصة، ولا يكون في الخبر، لا تقول: أن أنتهي خيراً لي، ولكن يرفع على كلامين؛ لأن الأمر والنهي يضمّر فيهما، فكأنك أخرجته من شيء إلى شيء. (٦٠)

فالفرق المؤثر ما في قوله: "لأن الأمر والنهي لا يضمّر فيهما"، بالنفي، وهو عند الطبري (لأن الأمر والنهي يضمّر فيهما) بالإيجاب عند الطبري، وما عند الطبري هو الصحيح؛ لأن مذهب الأخفش يتساوق مع ما ذكرته سابقاً عند نحاة البصرة، وهو يريد أن يقول: إن الناصب للمفعول يضمّر مع الأمر والنهي، ومعنى يضمّر؛ إي يقدر، وهذا المعنى لا تؤديه عبارة معاني القرآن المنفية، فلا وجه لها، بل لقد أربك المعنى، وإنما المعنى على ما في تفسير الطبري من إثبات. ألا ترى أن الأخفش قال: "وكانك أخرجته من شيء إلى شيء. (٦١)" وهي بمعنى عبارة سيبويه في الموضوع نفسه حيث قال: "وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك؛ لأنك حين قلت: (أنته) فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتُدخله في آخر (٦١)، إي تخرجه من فعل أمر إلى فعل أمر آخر مناسب ينصب المفعول، فمن هنا يتضح

في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، فحذف. (٥٥)، قلت: فعلى هذا فقوله تعالى: (آمنوا خيراً لكم) وقوله: (انتهوا خيراً) كثر في كلامهم، أما (أنته يا فلان أمراً قاصداً) فليس بالكثير، فيجوز فيه حذف الفعل وذكره، ولهذا قال ابن مالك: "وقد غفل الزمخشري عن كلام سيبويه فجعل "انتهوا خيراً لكم" وأنته أمراً قاصداً سواء. (٥٦)

هذا موجب نصب (خيراً) في الآية الكريمة عند نحاة البصرة، وإلا فإن الخليل في الجمل (٥٧) وبعض الكوفيين ينصبون (خيراً) وما مائله على تمام الكلام، وهو ما يسميه الكوفيين بالخروج (٥٨)

وأما الأمر الثاني: وهو ما يتعلق ببيان رأي الأخفش في نصب (خيراً) ففي هذا الأمر مسألتان:

المسألة الأولى تتعلق بما في نص الأخفش من خلل يؤثر على استقامته، إذ إن فيما نقله الطبري عن الأخفش أحد الفروق المؤثرة في المعنى تأثيراً بيناً، فضلاً عن إضافة أوردتها الطبري ليست في معاني الأخفش.

والمسألة الثانية تتعلق بمذهب الأخفش في الناصب لـ(خيراً) ونحوه، وسأدرج الحديث فيهما في مكان واحد لتلازمهما.

فأقول: لقد ذكر الأخفش أن الحذف المقيس هنا إنما يكون في الأمر والنهي، فقال: "فهذا

(٥٥) - الكتاب لسيبويه: ٢٨٤ / ١

(٥٦) - شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٩ / ٢

(٥٧) - لجملة للخليل: ١٠٨

(٥٨) - - تفسير الطبري: ٦٩٨ / ٧

(٥٩) - معاني القرآن: ٢٧١ / ١

(٦٠) - تفسير الطبري: ٧ / ٦٩٩-٧٠٠

(٦١) - الكتاب لسيبويه: ٢٨٣ / ١

موافقة مذهب الأخفش للبصرين، وإنما أربكته عبارة المعاني الخاطئة التي ليست هي عبارة الأخفش يقيناً، وكان على محققي معاني القرآن أن يشيرا لهذا الفرق الملبس، وإن خلت منه النسخة الوحيدة التي حقق عليها الكتاب، ولكنهما لم يشيرا له لا في فروق النسخ، ولا من خلال ما نقله الطبري^(٦٢).

وبعد أن أسست لسماع الأخفش بما سبق، من قياسية حذف الفعل الناصب للمفعول في الجملة الطلبية؛ الأمر والنهي، وامتناعه عند الأخفش في الجملة الخبرية حيث قال: "ولا يكون في الخبر"، فمع نصه على الامتناع، فقد نص أيضاً على سماعه من العرب حيث قال: "فهذا إنما يكون في الأمر والنهي"^(٦٣) خاصة ولا يكون في الخبر؛ لأن الأمر والنهي يضمّر فيهما وكأنك أخرجته من شيء إلى شيء.....
.....، وقد سمعت نصب هذا في الخبر، تقول العرب: (أتى البيتَ خيراً لي) و(أتركه خيراً لي) وهو على ما فسرت في الأمر والنهي"^(٦٤).

ومن ما هو الجدير بالذكر أن رواية الأخفش هذه بنصب (خيراً) في غير الطلب لم أجد من ذكرها عن العرب إلا الأخفش، وتفسير الأخفش لها يفيد أن (خيراً) منصوب

بفعل محذوف على هيئة حذفه مع الأمر والنهي، ألا ترى أنه قال: "وهو على ما فسرت في الأمر والنهي"^(٦٥)، فعبارة الأخفش تقتضي أن ناصب (خيراً) فيما مثل به فعل خبري؛ إي فعل مضارع، فيصبح تقدير الجملة الأولى: (أتى البيتَ آتي خيراً لي) ويصبح تقدير الجملة الثانية: (أتركه أترك خيراً لي) هكذا، أما أن يقدر المحذوف الناصب لـ(خيراً) بفعل أمر كما قد يفهم من عبارة الأخفش، فلا ينبغي أن يصار إليه؛ لأنه يؤدي إلى أن يأمر المتكلم نفسه، وأمر المتكلم نفسه قليل^(٦٦)، ولا ينبغي أن يحمل على القليل مادام أن الكثير سديد ومتجه.

ومما يستحق الإشارة إليه، أن الأخفش جزم بأن انتصاب المفعول به بفعل محذوف كما هنا لا يكون إلا في الأمر والنهي، ولا يكون في الخبر، ومع ذلك فقد ذكر أنه سمع ذلك من العرب، فما الذي يكمن وراء ذلك؟ الذي يظهر لي أن الأخفش يرى أن ما سمعه هنا من العرب ما هو إلا من القليل أو من النادر الذي يحفظ ويعلل، ولا يقاس عليه. والله أعلم.

(٦٢) انظر معاني القرآن بتحقيق الدكتور فائز فارس: ٢٤٩/١، ومعاني القرآن بتحقيق: الدكتورة هدى قراة: ٢٧١/١

(٦٣) - نص الأخفش في المعاني: (لأن الأمر والنهي لا يضمّر فيهما) بإثبات (لا) والصواب حذفها

(٦٤) - معاني القرآن: ٢٧١/١

(٦٥) - معاني القرآن: ٢٧١/١

(٦٦) - التصريح بمضمون التوضيح: ٣٥٨/٤

المسألة الثالثة:

صيغة ضمير المذكر المفرد الغائب

(الهاء)

الأصل في ضمير المفرد المذكر الغائب (الهاء) أن يكون مضموماً، ثم تُشَبَّعُ ضمته فتصبح واواً^(٦٧)، فيقال في (عليه): (عليه)، وفي (هذا كتابه) (هذا كتابه)، إلا أن هذه الواو تظهر في الأداء فقط؛ أي تنطق ولا تكتب^(٦٨). وهنا أشير إلى أن كلام الأخفش عن ضمير (الهاء) للمفرد المذكر الغائب يدور على ثلاث لغات؛ اللغة الأولى: لغة أهل الحجاز، واللغة الثانية: لغة غير الحجازيين، وهي التي ينسبها لأخفش لبني تميم، ولم أر أحداً غيره ينسبها لهم، فابن مالك مع سعة اطلاعه على اللغات يقول عنها: اللغة الأخرى هكذا بدون تحديد، فكأنها أوسع من أن تكون لبني تميم وحدهم^(٦٩)، ولذا يذكر المبرد أنها لغة لعامة الناس، وليس لبني تميم^(٧٠)، واللغة الثالثة هي محور ما سمعته، وهي لغة يصفها بالقبح مع أنه سمعها من الفصحاء. وهناك لغات أخرى لا أريد التعرض لها^(٧١)؛ لأن الأخفش لم يتعرض لها، وسأذكر اللغتين الرئيسيتين؛ لغة أهل الحجاز، ولغة بني تميم،

بإيجاز؛ لأن ذكرهما يؤسس لبيان اللغة الثالثة التي هي محل سماع الأخفش.

أما لغة الحجاز، فإنها تستعمل ضمير الغائب المفرد المذكر (الها) نحو (به) مضموماً، ثم تصل به واواً، وهذا هو الأصل^(٧٢)، فيقولون: بهو، وضربهو، ومنهو، وفتاهو، دون مراعاة لما قبل الهاء^(٧٣)، قال سيبويه: "باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار، اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو؛ لأنها في الكلام كله هكذا؛ إلا أن تتركها هذه العلة التي أذكرها لك. وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل"^(٧٤).

وأما لغة بني تميم فإنها تراعي ما قبل الهاء حيناً، ولا تراعيه حيناً آخر، فإن كان ما قبل الهاء ياء ساكنة، أو كسرة قلبت الواو التي في لغة الحجازيين إلى ياء عند بني تميم، فيقولون: بهي، وإن لم يكن قبل (هاء) الضمير ياء ساكنة ولا كسرة استوت لغة بني تميم ولغة أهل الحجاز^(٧٥)، فيقولون جميعاً: كذبوهو مثلاً، فمن هنا كانت لغة أهل الحجاز هي الأصل لاستدامة اتصال الواو بالضمير، والحقيقة أن لكل لغة من هاتين اللغتين تفصيلاً وتعليقات، وسأورد ما يفيدنا في ما سمعته الأخفش بإيجاز يزيل ما فيه من صعوبة الصياغة التي اعتادها في كثير مما يكتبه على

(٦٧) - معاني القرآن للأخفش: ٢٧/١، معاني القرآن

وإعرابه للزجاج: ٥٠/١

(٦٨) - معاني القرآن للأخفش: ٢٧/١

(٦٩) - شرح التسهيل: ١٣٢/١

(٧٠) - المقتضب: ٣٧/١

(٧١) شرح التسهيل: ١٣٢/١، وشرح الرضي: ٢: ٤٢١.

(٧٢) الكتاب: ٤/١٩٥، والأصول في النحو: ٢/ ٣٨٠

(٧٣) - شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٣٢

(٧٤) - الكتاب لسيبويه: ٤/ ١٩٥

(٧٥) - معاني القرآن للأخفش: ٢٧/١

عصاهو) و (لا ريبَ فيهُ هُدَى للمتقين)^(٨٠) وهي قراءة أهل المدينة. وقد قال قوم: (إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ فَأَلْقُوا الْوَاوَ وَشَبَّهُوا السَّاكِنَ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ وَالْأَلْفِ. وهذا ليس بجيد في العربية، وأجوده (منهو نذير) يُلْحَقُ الْوَاوَ وَإِنْ كَانَتْ لَا تُكْتَبُ. وكل هذا إذا سَكَتَ عَلَيْهِ لم تزد على الهاء شيئاً.

ولا تكسر هذه الهاء إلا أن تكون قبلها ياء ساكنة، أو حرف مكسور. وإنما يكسر بنو تميم. فأما أهل الحجاز فإنهم يضمنون بعد الكسر وبعد الياء أيضاً قال: (ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ)^(٨٢). وأهل الحجاز: (من بعدهو) فيثبتون الواو في كل موضع. ومن العرب من يحذف (الواو) و(الياء) في هذا النحو أيضاً، وذلك قليل قبيح يقول: (مررت به قبل) و (به قبل)، يكسرون ويضمنون، ولا يلحقون (واوا) ولا (ياء)، ويقولون: (رأيتُه قبل) فلا يلحقون واوا. وقد سمعنا بعض ذلك من العرب الفصحاء. قد قرأ بعض القراء (فيه هُدَى) فادغم الهاء الأولى في (هاء) (هُدَى)؛ لأنهما التقتا وهما مثلان^(٨٣) انتهى كلام الأَخْفَش

حد كلام الجاحظ^(٧٦)، ليتضح لنا ما ساقه من جهة، ولنعرف من جهة أخرى الفرق بين ما سمعه واللغتين المشهورتين. ولاشك أنه مما يلزم ذلك أن آتي بنص الأَخْفَش بطوله ليكون قريب المراجعة، ثم أذكر لاحقاً تحليله في فقرات تسهل ما قد عسر من كلامه.

أولاً: نص الأَخْفَش كاملاً:

قال الأَخْفَش: "وقوله (فيه هُدَى للمتقين) و(عليه) و (إليه)، وأشباه ذلك في القرآن كثير، وذلك أن العرب إذا كان قبل هذه الهاء التي للمذكر ياء ساكنة، حذفوا الياء التي تجيء من بعد الهاء أو الواو؛ لأن الهاء حرف خفي وقع بين حرفين متشابهين فتقل ذلك. فمن كان من لغته إلحاق الواو إذا كان قبلها كسرة ولم تكن قبلها الياء، ترك الهاء مضمومة إذا كان قبلها الياء الساكنة، ومن كان من لغته إلحاق الياء، ترك الهاء مكسورة إذا كان قبلها الياء الساكنة. وكذلك إذا كان قبل الهاء ألف ساكنة أو واو فإنه يحذف الواو التي تكون بعد الهاء، ولكن الهاء لا تكون إلا مضمومة نحو (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)^(٧٧) وقوله (فَكَذَّبُوهُ)^(٧٨) وقوله (فَأَنْجَيْنَاهُ)^(٧٩) وأشباه هذا في القرآن كثير.

ومن العرب من يتم؛ لأن ذلك من الأصل فيقول: (فَكَذَّبُوهُ) (فَأَنْجَيْنَاهُو) (وَأَلْقَى مُوسَى

(٨٠) - البقرة: ٢

(٨١) - الذاريات: آية: ٥٠، والذاريات أيضاً آية: ٥١

(٨٢) - البقرة: آية: ٥١، وآية: ٩٢

(٨٣) - معاني القرآن: ٢٦/١-٢٨

(٧٦) - الحيوان: ١/٩١

(٧٧) - الشعراء: ٤٥

(٧٨) - الأعراف: ٦٤

(٧٩) - الشعراء: ٦٤

ثانياً: ما يتضمنه نص الأخفش

إن خير طريقة لإيضاح ما سمعه الأخفش في المسألة أن أعرض ما تضمنه نصه السابق في فقرات متسلسلة تتضمن كل فقرة جمع ما أورده في القضية الواحدة مفرقا؛ ليتضح مراده في الموضوع الواحد كاملا من جهة، وليظهر من جهة أخرى الفرق بين ما سمعه الأخفش وبين اللغتين المشهورتين.

فأقول:

أولاً: لقد أفهم كلام الأخفش الذي جمعته من أماكن متفرقة من نصه السابق أن في ضمير (الهاء) ثلاث لغات، إحداها هي محل سماعه، واللغتان الأخرى هما المشهورتان، لكن أشارته إليهما كانت إشارة خفية جداً، وحديثه عن اللغات التي في ضمير (الهاء) تضمن أن لغة الحجازيين، تضم هاء الضمير، وتثبتت بعده واوا دون النظر إلى ما يسبق الهاء من حرف أو حركة، ثم أشار إلى أنه يجوز حذف تلك الواو، فيبقى ضمير الهاء بعد الحذف مضموماً، فيصبح لفظ (عليه) مثلاً (عليه). فعلى هذا فلغة الحجازيين تتم الضمير، أي تأتي فيه بالواو، وهو الأصل على ما يقوله النحاة، وتحذفه^(٨٤).

قلت: والعلة في إثبات حرف المد الواو هنا بعد ضمير (الهاء) أن (الهاء) حرف خفي

لخروجه من أقصى الحلق، فأتى بالمد ليخرجه من الخفاء إلى الإبانة^(٨٥)،

ولغة تميم تقلب الواو ياء إن سُبقت (هاء) الضمير بياء ساكنة أو بكسرة، نحو: (عليه)، و(بهي)، وإن لم تسبق بذلك فهي متوافقة مع لغة الحجازيين، فيقولون: (كذبوهو).

ثانياً: أشار الأخفش إلى الاستخدام الآخر في لغة بني تميم، فحيث أن لغة بني تميم تكون بالياء إذا سبق هاء الضمير بياء ساكنة أو بكسرة، وتكون بالواو فيما عدا ذلك، ثم ذكر أنه يجوز فيها حذف الياء والواو التاليتين لضمير الهاء، فإن كان المحذوف الياء بقيت هاء الضمير مكسورة، فيصبح لفظ (عليه) (عليه) بحذف الياء وكسر الهاء، وإن كان المحذوف الواو بقيت هاء الضمير مضمومة، فيقولون: (فكذبوه) فتوافقت لغتهم مع لغة الحجازيين في هذا الجزء.

قلت: وعلة إثبات حرف المد في لغة التميميين هي العلة نفسها التي في لغة الحجازيين، وهي إيضاح الهاء، أما علة حذف الياء حين يكون ما قبل الهاء ياء ساكنة فهو تجنب التقاء الساكنين، فالهاء حرف ضعيف لا يقوى على الفصل بين الياء الأولى الساكنة والياء الثانية وهي ساكنة، فعلى هذا فلغة التميميين تتم، أي تأتي بالياء، وتحذفه فيبقى هاء الضمير مكسوراً.

(٨٥) - معاني القرآن للأخفش: ٢٦/١-٢٨، وانظر

الكتاب: ٤/١٩٥، المقتضب: ٣٧/١، والأصول في النحو: ٢/٣٨٠، وشرح الرضي: ٢/٤٢١

(٨٤) - معاني القرآن للأخفش: ٢٦/١-٢٨، وانظر

الكتاب: ٤/١٩٥، المقتضب: ٣٧/١

ثالثاً: أشار الأخفش إلى أنه متى سبق (هاء) الضمير بحرف لين؛ وهو: الألف، أو الواو، فإنه يجوز حذف ما بعد هاء الضمير، وهذا المحذوف لا يكون إلا واوا في اللغتين؛ لغة الحجازيين ولغة التميميين، فإذا حذف الواو بقي الضمير مضموماً في هاتين اللغتين لا غير، فيقولون في الحذف: (عصاه) و(كذبوه) بالضم لا غير، بعد أن كانوا يقولون جميعاً في حال الإتمام: (عصاهو)، و(كذبوهو) وهي قراءة أهل المدينة –

قلت: والعلة في حذف المد التالي للهاء، هي العلة نفسها التي سبق ذكرها، وهي أن الهاء حرف ضعيف، كضعف الألف، فوقع الواو أو الياء بعد الهاء وهما ساكنان كأنهما وقعا بعد الحرف الساكن الذي قبل (هاء) الضمير، فكأنه قد التقت المتشابهات، ففروا من اجتماعها^(٨٦).

ثم نبه إلى أن كل ما سبق من ثبات حرف المد التالي لهاء الضمير، أو حذفه وضبطه بالضم أو بالكسر، إنما هو في الوصل ودرج الكلام، أما في الوقف فإنه لا يزداد على الهاء شيئاً؛ إي أنها يلزم أن تكون ساكنة شأن كل موقوف عليه^(٨٧)، ونبه إلى أمر جد مفيد وهو أن الواو، أو الياء التي تنطق حال الإتمام لا تكتب.

(٨٦) – الكتاب: ١٤ / ١٨٩، وشرح السيرافي: ٥ / ٦١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢ / ١١١٣، وشرح

ابن يعيش: ٩ / ٨٧

(٨٧) – الخصائص: ١ / ٣٧١

رابعاً: هذه الفقرة تتضمن حديث الأخفش عن ضمير (الهاء) حين يقع بعد حرف صحيح ساكن نحو: منه، وعنه ونحو ذلك، فقد أشار إلى أن قوماً من العرب يحذفون الواو فيقولون: منه، وهذا عنده ليس بالجيد، وإنما الجيد إثبات الواو، فيقال: منهو.

قلت: ما ذهب إليه الأخفش هنا هو مذهب سيبويه، وذهب المبرد إلى أن الحذف أجود من اثبات المد فيقال: (منه) و(عنه)^(٨٨) وهو الصواب كما يقول السيرافي والأعلم وابن مالك وابن يعيش^(٨٩)، وعلة الإثبات عند سيبويه والأخفش أن الهاء حرف ضعيف يبيئه المد^(٩٠)، وعلة الحذف عند المبرد ومن تبعه أن أكثر القراء والجمهور على حذفه في نحو قوله تعالى: (فيه آيات محكمات)^(٩١) بلا مد، هذا من حيث السماع، أما من حيث القياس، فإن ما قبل الهاء ساكن وحرف المد الذي بعد الهاء ساكن، والهاء بينهما حرف ضعيف؛ لأنه الهاء ألين الحروف الصّحاح^(٩٢)، فلا يقوى على الفصل، فيصبح ما قبله وما بعده كالتقاء الساكنين الذي يغلب معه الحذف^(٩٣).

(٨٨) – المقتضب: ١ / ٣٨

(٨٩) – شرح السيرافي: ١ / ٦٢، والنكت في شرح كتاب سيبويه: ١١١٣، وشرح التسهيل: ١ / ١٣٢،

وشرح ابن يعيش: ٩ / ٨٧

(٩٠) – معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١ / ٥٠

(٩١) – آل عمران: ٧

(٩٢) – تهذيب اللغة: ٥ / ٢٤٣

(٩٣) شرح السيرافي: ٥ / ٦١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢ / ١١١٣، وشرح ابن يعيش: ٩ / ٨٧،

وشرح الرضي: ٢ / ٤٢١

هذا هو كل ما ذكره الأخفش عن اللغتين الشهيرتين.

أما ما يتعلق بسماعه، فهو قوله: ولا تكسر هذه الهاء إلا أن تكون قبلها ياء ساكنة، أو حرف مكسور. وإنما يكسر بنو تميم. فأما أهل الحجاز فإنهم يضمنون بعد الكسر وبعد الياء أيضاً قال: (ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ)^(٩٤). وأهل الحجاز: (من بعدهم) فيثبتون الواو في كل موضع.

ومن العرب من يحذف (الواو) و(الياء) في هذا النحو أيضاً، وذلك قليل قبيح يقول: (مررت به قبل) و (به قبل)، يكسرون ويضمنون، ولا يلحقون (واوا) ولا (ياء)، ويقولون: (رأيتُه قبل) فلا يلحقون واوا. وقد سمعنا بعض ذلك من العرب الفصحاء. قد قرأ بعض القراء (فيه هدى) فادغم الهاء الأولى في (هاء) (هدى)؛ لأنهما التقتا وهما مثلان^(٩٥) انتهى كلام الأخفش

قلت: إن هذه اللغة التي تفرد الاخفش بسماعها ذكر أنها تخالف اللغتين المشهورتين في جانبين.

الجانب الأول: أن هذه الطائفة ليس في لغتهم إثبات الياء ولا الواو، بخلاف الحجازيين وبنو تميم الذين يجوز في لغتهم ثبات المد، وحذفه على ما سبق بيانه.

وأما الجانب الآخر الذي خالفت به هذه الطائفة اللغتين المشهورتين، أنهم يوافقون بني

تميم، فيكسرون ضمير الهاء الذي يضمه الحجازيون، فيقولون: (به) مكسور كالتميميين، ويقولون: (به) مضموماً كالحجازيين. ولاشك أن مزج هذه الطائفة من العرب لغة الحجازيين ولغة بني تميم في لغتهم، هو ما جعل الأخفش يستقبح هذه اللغة، مع أن أصحابها من الفصحاء، فهذا يظهر أن الأخفش يوجب التزم الصفاء في اللغة الواحدة، وألاً تمزج لغة بأخرى ولو كان كل منهما فصيح.

قلت: لقد بوب أبو الفتح في الخصائص باباً بعنوان: (باب في الفصحى يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً)^(٩٦)، ومما قاله: (وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به).^(٩٧)، وما ذكره على طول الباب يدل على صحة تداخل اللغات، حتى وإن كانت لغة أكثر من لغة استعمالاً. ومما هو جدير بالإشارة أن ابن جني لم يشر إلى اللغة التي أشار إليها الأخفش، مع أني أظن أنه قد اطلع على سماع الأخفش لتلك اللغة؛ لأن ابن جني نقل في هذه المسألة كلاماً له، وما نسبه للأخفش، ثابت في معاني القرآن^(٩٨). ويبدو لي أن ابن جني لم يرتض من الأخفش وصف تلك اللغة بالقبيح.

(٩٦) - الخصائص: ١/ ٣٧١

(٩٧) - الخصائص: ١/ ٣٧٢

(٩٨) - انظر معاني القرآن: ٢٨/١ لمقارنته بكلام

ابن جني في الخصائص: ١/ ٣٧٠.

(٩٤) - البقرة: آية: ٥١، وآية: ٩٢

(٩٥) - معاني القرآن: ١/ ٢٦-٢٨

المسألة الرابعة:

حذف ياء المتكلم

ياء المتكلم ضمير يلحق الأسماء، والأفعال، والحروف، والأصل فيه أن يثبت فيما يدخل عليه؛ لأنها بمثابة كلمة مستقلة يجب ثباتها حين تكون مرادة، هذا هو الأصل، ومن خصائصه الرئيسية أن يكسر ما قبله، وبهنا هنا اتصاله بالاسم، فهو موضع سماع الألفحش، فمع أن الأصل ثباته بما يتصل به مطلقاً، إلا إنه مع الأسماء خاصة يثبت حيناً مراعاة للأصل، ويحذف حيناً فيكتفى بالكسرة دليلاً عليه^(٩٩)، ولكل ذلك ضوابطه، وقد استفرغ مواطن إثبات الياء وحذفه أبو بكر الأنباري في كتابه إيضاح الوقف، وسأعرض أولاً نص الألفحش المتضمن لما ذكره من الحذف والإثبات، فنص الألفحش غامض؛ إذ إن إثباته ضروري لمراجعة ما يكتب حوله عليه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية ليتضح ما به من غموض، وبعد ذلك سأوضح ما فيه من غموض ظاهر ليتبين مراد الألفحش مما سمعه من العرب، وسأجعل كلام الألفحش في مسائل متتالية تسهل المراد.

أولاً: نص الألفحش

قال الألفحش: (ومن العرب من يحذف هذه (الياءات) في الدعاء وغيره من كل شيء، وذلك قبيح قليل إلا ما في رؤوس الآي، فانه

^(٩٩) إيضاح الوقف والابتداء: ١/٢٤٧-٣٤٨، ٢٥٠.

^(١٠٠) - إيضاح الوقف والابتداء: ١/٢٤٦ وما

بعدها

يحذف في الوقف، كما تحذف العرب في أشعارها من القوافي، نحو قوله^(١٠١):

حنانيك بعض الشرِّ أهونُ من بعضٍ
وقوله^(١٠٢):

وَلَا تَبْقَى خُمورَ الأندَرينِ

إذا وقفوا، فإذا وصلوا قالوا: (الأندرينا) (من بعضي)، وذلك في رؤوس الآي كثير، نحو قوله: (بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ)^(١٠٣) (وَأَيَّايَ فَاتَّقُونِ)^(١٠٤)، فإذا وصلوا أثبتوا (الياء).

وقد حذف قوم (الياء) في السكوت والوصل وجعلوه على تلك اللغة القليلة، وهي قراءة العامة، وبها نقرأ؛ لأن الكتاب عليها.

وقد سكت قوم بـ(الياء) ووصلوا بـ(الياء)، وذلك على خلاف الكتاب؛ لأن الكتاب ليست فيه (ياء)، وهي اللغة الجيدة، وقد سمعنا عربياً فصيحاً ينشد^(١٠٥):

^(١٠١) - هذا عجز بيت لطرفة وصدرة:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا

وهو في ديوان طرفة (شرح الأعم الشنتمري) ص ١٦٩ بتحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقال،

والكتاب: ١/٣٤٨، والنكت للأعم: ١/٣٨٥

^(١٠٢) - هذا عجز بيت لعمر بن كلثوم، وصدرة:

ألا هبي بصحنك واصبحينا

انظر عجزه في القوافي للألفحش: ١٧، وشرح

السيرافي: ٥/٧٧

^(١٠٣) - سورة ص: ٨

^(١٠٤) - البقرة: ٤١

^(١٠٥) البيت بلا نسبة في إيضاح الوقف

والابتداء: ١/٢٥٠، والإنصاف: ٢/٥٤٥، وضرائر

الشعر لابن عصفور: ١٢٧، وارتشاف

الضرب: ٤/١٨٢٢، ٥/٢٤٢٣.

فما وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجَدًا وَجَدْتُهُ وَلَا وَجَدَ
العذريُّ قَبْلَ جَمِيلٍ

يريد (قبلي) فحذف الياء. وقد أعمل بعضهم (قَبْل) اعمال ما ليس فيه (ياء) فقال: (قَبْلُ جميل) وهو يريد (قبلي). كما قال بعضُ العرب: (يا ربُّ اغفر لي)، فرفع، وهو يريد (يا رَبِّي) ^(١٠٦) انتهى.

ثانياً تفسير كلام الأَخْفَش

كلام الأَخْفَش السابق يتضمن مسائل مرتبطة بمسألة سماعه مدار البحث، وكما ذكرت سابقاً فسأجعل ما ذكره الأَخْفَش في مسائل متتالية تستوعب ما له علاقة بما سمعه، وتوضحه أيضاً.

فأقول:

المسألة الأولى: ذكر الأَخْفَش في هذه المسألة أن من العرب من يحذف (ياء) المتكلم في النداء وغيره، وهي لغة يصفها بالقبح والقلّة، هكذا هو كلامه حيث قال: " (ومن العرب من يحذف هذه (الياءات) في الدعاء وغيره من كل شيء، وذلك قبيح قليل إلا ما في رؤوس الآي ^(١٠٧). فالحكم بالقبح والقلّة يفهم منه أن حذف (ياء) المتكلم في النداء قبيح وحذفها في غير النداء قبيح أيضاً، هذا ظاهر نصه، والحقيقة أن الأَخْفَش لا يريد ظاهر عبارته هذه، وإنما يريد أن جمع العرب في أثناء حديثهم بين لغتين؛ لغة من يحذف الياء مع المنادى، ولغة من يحذفها مع غير المنادى

هو القبيح القليل، هكذا ينبغي أن يفهم مراده، ولا شك أن مراده هذا غامض، وهذا الموطن الغامض هو أحد مواطن الغموض التي أتت في كلام أبي الحسن كثيراً. إذ لا يفهم من نصه هذا الفهم مجرداً عن ضميمة أخرى، والحقيقة أن الأَخْفَش لا يريد هذا بحال، وإنما يريد أن المزج هو سبب القبح، والذي يبعد عن نصه ما يفهمه ظاهره، من أن حذف الياء في النداء وفي غيره قبيح، أنه قال لا حقا "وقد حذف قوم (الياء) في السكوت والوصل وجعلوه على تلك اللغة القليلة، وهي قراءة العامة، وبها نقرأ..... وهي اللغة الجيدة" ^(١٠٨) فلا شك أن هذه الضميمة رغم ما يشغب عليها مما سبق، إلا أن حمل ما سبقها عليها يحول دون ما يفهم من نصه السابق؛ لأنه لا شك أن قراءة العامة- أي الكثير من القراء- ليست بقبيحة لا عنده ولا عند غيره، ولأنه أختارها ليقراً بها دليل آخر على عدم القبح، وأقوى من ذلك كله أنه قال: "وهي اللغة الجيدة" فعلام يفسر مراده إذاً؟!!

لا شك أن موجب القبح عنده ما ذكرته سابقاً من المزج بين لغتين مختلفتين؛ فحذف ياء المتكلم في النداء لغة لكثير، وحذف ياء المتكلم في غير النداء لغة أخرى لبعض العرب، فمزج العرب بين تلك اللغتين قبيح قليل عند الأَخْفَش، هذا ما ينبغي أن يفهم به نص الأَخْفَش، ويؤيد ما أقوله، أن هذا المذهب الذي يذهب إليه أبو الحسن في هذه المسألة قد

(١٠٦) - معاني القرآن: ٧٩-٧٨/١

(١٠٧) - معاني القرآن: ٧٨/١

(١٠٨) - معاني القرآن: ٧٨/١.

رأيناه بالفكر نفسه في مسألة مشابهة لمسألتنا هذه، وهي مسألة ضمير الغائب، فإنه استقبح فيه مزج العرب بين لغتين حتى وإن كان كل منهما لغة فصيحة، فصفاء اللغة عنده دون ممزج لها من لغة آخر مطلب يرفع القبح عنها، فما استقبحه هنا على منوال ما استقبحه هناك.

وزيادة في إيانة أن نصه السابق "ومن العرب من يحذف هذه (الياءات) في الدعاء وغيره من كل شيء، وذلك قبيح قليل"^(١٠٩) ليس على ظاهره، أن العلماء ذكروا أنه يكثر حذف ياء المتكلم من المنادي ويقل في غيره، فقال أبو بكر بن الأنباري: "اعلم أن كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة كقوله: (يا قوم اعبدوا الله)"^(١١٠)..... وكثر استعمالهم لهذا الجنس، فقوي الحذف"^(١١١)، وأما قلة حذف الياء من المضاف لـ(لياء) في غير النداء، فمنه قال الرضي: "ويجوز حذف الياء قليلا في غير النداء"^(١١٢).

قلت: إن قراءة العامة وهم أكثر القراء على تلك اللغة القليلة قد جعلها تتصف بصفة تبعدها عن ما يصاحب معنى القلة، وإن كان قد ورد القليل في القرآن الكريم .

وما أشار إليه الأخفش من قبح المزج بين لغتين، أورده في أسلوب لا يتبين منه التفصيل الذي ذكرته، في الحذف في أسلوب النداء، والحذف في أسلوب غير النداء، وإنما صاغ ذلك بأسلوب لا يتبين منه أن القبح يعود إلى المزج بين لغتين، لكن هذا هو ما يفهم من كلام أبي الحسن الأخفش، ولولا ما ذكره من محددات أخرى، وهي غامضة أيضا، لبقى كلامه مشكلا، فعلينا أن نقرأ كلام أبي الحسن مستصحبين هذه الحقيقة، فإن كلام أبي الحسن يعطي ويكدي، وهو ما عرفه معاصره أبو عثمان الجاحظ، وقد نوهت به سابقا.

المسألة الثانية: من المسائل التي وردت

في نص الأخفش السابق، أنه استثنى من القبح حذف الياءات التي في رؤوس الآيات؛ وذلك أنه نظير لهذا بالحذف الذي في القوافي، فالعرب تحذف من القوافي، حين تقف عليها، فيقولون: (الأندرين) حين يقفون على قول عمرو بن كلثوم:^(١١٣)

ولا تبقي خمور الأندرينا

فإن وصلوا قالوا: (الأندرينا)، وتنظيره هنا للآيات بالقوافي، ليس في حذف ياء المتكلم، وإنما في ظاهرة حذف المد مطلقا من القوافي التي تُمد؛ لأنها محل وقف، فجعل حذف المد منها دليلا على من يحذف ياء المتكلم من رؤوس الآيات؛ لأنها محل وقف أيضا؛ ولأن

(١٠٩) - معاني القرآن: ٧٨/١

(١١٠) - الأعراف: ٦٥

(١١١) - إيضاح الوقف والابتداء: ٢٤٦/١، ٢٤٨ على

التوالي

(١١٢) - شرح الرضي: ٣٦٣/٢، وانظر ارتشاف

الضرب: ١٨٥٠/٤

(١١٣) - سبق تخريجه

المصحف، ولهذا استشهد عليها بما سمعه من
إنشاد أحد الفصحاء لقول الشاعر^(١١٦):

فما وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْدًا وَجَدْتُهُ

ولا وَجَدَ الْعُذْرِيُّ قَبْلَ جَمِيلٍ

بحذف (ياء) المتكلم من كلمة: (قبل)، إذ

إن أصلها من (قبلي) بإثبات (الياء)، ويدل

على حذف (الياء) أن اللام التي قبل ياء

المتكلم بقيت مكسورة دليلاً على حذف الياء.

والظاهر أن الأخفش ما استشهد لحذف

(ياء) المتكلم بإنشاد ذلك الفصيح، إلا ليؤكد

فصاحة قراءة من يحذف ياء المتكلم من

القراء؛ لأنه ذكر أكثر من مرة أن حذف ياء

المتكلم لغة قليلة، فأراد أن يبين لمن قد يسبق

إلى ذهنه أن القلة قد تنزلها عن مرتبة

الفصاحة، فبهذا الاستشهاد يبين أنها وإن كانت

قليلة فهي فصيحة، لورودها على لسان أحد

الفصحاء. وهذه النكته التي يعنيها الأخفش -

من أن القلة لا تؤثر في الفصاحة - هي من

إغماضاته المتكررة التي سبقت الإشارة إليها

وزادني قناعة بها ما نلمسه في كلامه على

مدى كتابه، وهو ما سبق أن أكده لنا الجاحظ.

الياءات من أنواع المد^(١١٤). وقد أحكم أبو بكر

الأنباري (٣٢٨خ) مبحث الحذف والإثبات

وغيره في القرآن في كتابه المشهور إيضاح

الوقف والابتداء، وهو من أهم مراجع القراء،

ومصححي المصحف^(١١٥)

المسألة الثالثة: ذكرت سابقاً أن الأخفش

ذكر أن قوما يحذفون (الياء) في السكوت،

وفي الوصل، ويجعلون هذا الحذف على اللغة

القلية، وهي قراءة العامة التي يقرأ بها

الأخفش، وهي اللغة الجيدة؛ لموافقها لرسم

المصحف، وكلامه هنا يفسر ما أغمضه في

المسألة الأولى وهو قوله " ومن العرب من

يحذف هذه (الياءات) في الدعاء وغيره من كل

شيء، وذلك قبيح قليل". فاللغة القليلة في

المسألة الأولى قبيحة؛ لأنها حكمت بحكم واحد

على مختلفين؛ فمزجت بين لغتين؛ حذف ياء

المتكلم من المنادى المضاف (لياء) المتكلم،

وحذفها من المضاف لـ(ياء) المتكلم في غير

النداء على ما سبق بيانه، وهي هنا لم تحكم

لمختلفين بحكم واحد، وإنما حكمت لشيء واحد

فقط، وهو حذف (ياء) المتكلم في غير النداء

لا غير نحو: هذا غلام، بحذف الياء من

غلامي، وإبقاء الكسرة دلالة على المحذوف.

ولغة حذف (ياء) المتكلم في غير النداء

وصلاً ووقفاً هي اللغة التي يقرأ بها الأخفش

نفسه، وهي التي عليها عامة القراء، ولذا

وصفها بأنها اللغة الجيدة، لموافقها لرسم

(١١٤) - انظر القوافي للأخفش: ١٩، وشرح

السيرافي: ٧٧/٥

(١١٥) - إيضاح الوقف والابتداء: ٢٥٨/١ وما بعدها.

(١١٦) - سبق تخريجه

المسألة الخامسة:

الأصل في حركة لام الجر الفتح

قصدُ أبي الحسن الأَخْفَش من إيراد هذه المسألة إثبات أصالة فتح (لام) حرف الجر، وما حُرِّك بالكسر إلا للفرق بينه وبين (لام) الابتداء، فقال: "... أصل (اللام) الفتح وانما كسرت في الاضافة ليفرق بينها وبين لام الابتداء"^(١١٧)، والمتأمل لما أورده أبو الحسن، أن (اللام) التي ذكرها هي (لام) التعليل، وهي التي تدخل على الفعل المضارع فينتصب بعدها بـ(أن) مضمرة، ولاشك أن هذه اللام هي جارة للمصدر المنسبك من (أن) والفعل المضارع، وقد أنهى بعضهم أنواع (اللام) الجارة إلى ثلاثين نوعاً^(١١٨)، وجميع هذه الأنواع محركة بالفتح، تعليلية كانت أو غير تعليلية، فقد ذكر أبو الفتح أن كل حرف مفرد يقع في أول الكلمة كـ(واو) العطف، و(فائه)، و(همزة) الاستفهام، و(لام) الابتداء، لا بد من تحريكه بالفتح، وعليه فالأصل أن يحرك (لام) الجر بالفتح^(١١٩)، وبعد أن ذكر الأَخْفَش أصالة فتح هذه اللام، أورد من أقوال العلماء السابقين له ما يؤيد ما ذكره من أصالة الفتح،

فأشار أولاً إلى أن يونس بن حبيب زعم أنه سمع اللام مفتوحة في قول الشاعر^(١٢٠):

يُؤامِرُنِي رَبِيعَةٌ كُلَّ يَوْمٍ

لَأَهْلِكَ وَأَقْتَنِي الدَّجَاجَا

فرواية يونس بفتح (اللام) من (لَأَهْلِكَ)، ثم أورد بعد ذلك رواية لخلف الأحمر يذكر فيها فتح هذه (اللام) في لغة لبني العنبر، وأنه سمعها منهم مفتوحة في: (لَأَمْنَعَا) من قول الشاعر^(١٢١):

فَقُلْتُ لِكَلْبِيِّ قُضَاعَةَ إِنَّمَا

تَخَيَّرْتُمَانِي أَهْلَ فَلَجٍ لَأَمْنَعَا

قلت: ومما هو جدير بالإشارة أن ما يؤكد طرفاً من رواية خلف الأحمر أن أبا عبيدة معمر بن المثنى نسب في كتابه الديباج البيت

(١٢٠) - البيت للنمر بن تولب ضمن قصيدة له في

شعره ضمن (شعراء إسلاميون): ٣٣٩، وهو في قصيدة له في الحيوان: ٣٠٥/٢، وانظره الزاهر: ٢٦٠/١، والمسائل البصريات: ٥٥٤/١ والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ١١٢، وشرح التسهيل: ٣٤٩/٣

(١٢١) - البيت لعبيد بن غاضرة العنبري، وهو أحد

أربعة أبيات ذكرها أبو عبيدة في كتابه الديباج: ٥٩، ورواية أبي عبيدة للبيت هكذا:

فلا تحمداني بالوفاء فإنما

تَخَيَّرْتُمَانِي أَهْلَ فَلَجٍ لَأَمْنَعَا

وأبو عبيدة لم يتعرض لفتح الام هنا ولا لغيره من القضايا اللغوية، وإنما ذكر قصة الأبيات الأربعة فقط،

(١٢٢) هكذا هو في تحقيق الدكتور فايز فارس (كليبى)

بـ(ياءين)، وهو الصواب، وفي تحقيق الدكتورة هدى قراة بـ(ياء) واحدة، وهو خطأ

(١١٧) - معاني القرآن: ١٣٠/١-١٣١.

(١١٨) - الجنى الداني: ١٤٣-١٥١

(١١٩) - سر صناعة الإعراب: ٣٢٥/١، وانظر

رصف المباني: ٢٥١ حيث زعم أن سكون

الحروف المفردة بما فيها (لام) الجر هو الأصل

ما ذكره من تلك السماعات وما ساقه من تعليل لفتح (لام) الجر، فإنه لم يكتف بذلك فأتى بعده بدليل قياسي يستدل به على أصالة فتح (لام) الجر، وقياسه هذا قياس جدير بالوقوف عنده وتدبره، إذ إنه ليس له عليه - فيما أحسب - سابق ولا مقلد إلا ما ندر، مع أن كثير من النحويين واللغويين أورد طرفاً من نص الأَخْفَش، إلا أنهم يوردونه على أن الأَخْفَش روى عن أبي عبيدة أنه سمع (لام) لعل الثانية مفتوحة في لغة من يجر بها، ولكن الأَخْفَش روى كلام أبي عبيدة لينفذ من خلاله إلى أمر أعمق مما في ظاهر الرواية؛ وذلك أن أبا الحسن قاس فتح (لام) الجر على فتح لام (لعل) الثانية التي يذكرها أبو عبيدة، فالأَخْفَش يعدها لام جر على ما سيأتي، ولكن استبانة قياس الأَخْفَش لـ(لام) الجر المشهورة على (لام) الجر التي في (لعل) إدراكه يحتاج إلى إيانة لغموض تصوره الذي يرمي إليه الأَخْفَش في نصه قوله: "وزعم يونس أن ناساً من العرب يفتحون (اللام) التي في مكان (كي)..... وقد سمعت أنا ذلك من العرب، وذلك أن أصل اللام الفتح وإنما كُسرت في الإضافة ليفرق بينها وبين لام الابتداء. وزعم أبو عبيدة أنه سمع لام (لعل) مفتوحة في لغة من يجرُّها ما بعدها في قول الشاعر^(١٢٥)

^(١٢٥) البيت لخالد بن جعفر كما في الخزانة: ٤٤٠/١، وهو في المسائل البصريات: ٥٥٠/١، وسر صناعة الإعراب: ٣٢٥/١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٤٧/١، والمقاصد الشافية للشاطبي: ٥٦٢/٣.

الذي رواه خلف لأحد بلعبر وهو: عبيد بن غاضرة العنبري، لكن أبا عبيدة لم يعرض للمسألة اللغوية التي ذكرها خلف، وإنما أورد البيت ضمن أربعة أبيات تدل على وفاء العرب للجار.

وبعد تعليقه هو، وما سماعه من يونس وخلف، أردف ذلك كله لا بسماعه هو فقال: "وقد سمعت أنا ذلك من العرب"^(١٢٣)، لكنه لم يأتي بلفظ ما سمعه من العرب، إلا أن عبارته تحتمل أن ما سمعه خلف في البيت السابق، قد سمعه هو باللفظ الذي سمعه به خلف، فالاحتمال في عبارات الأَخْفَش أحد مظاهر الإلباس التي اعتادها.

فالأَخْفَش ذكر تلك الروايات الثلاث التي ترادفت على فتح العرب لـ(لام) الجر، توكيدا لأصالة الفتح الذي سمعه، والحقيقة أن أصالة فتح (لام) الجر قضية مسلمة عند النحاة التاليين للأَخْفَش، يعللون لها بعلل كثيرة، منها ما ذكره الأَخْفَش، ولعل أشهرها ما ذكره أبو الفتح بن جني وغيره، من أن (اللام) حين توصل بها الضمائر تفتح، فمن المشهورة أن الضمائر أحد ما ترد الأشياء إلى أصولها، فإذا وُصِلَت الضمائر بهذه (اللام) فتحت فقلنا: (لَكَ) و(لَهُ) و(لَنَا)، فدل ذلك على أصالة الفتح فيها^(١٢٤).

والحقيقة أن الأَخْفَش استزاد زيادة ظاهرة من التذليل على أصالة فتح هذه اللام، ومع قوة

^(١٢٣) - معاني القرآن: ١٣٠/١

^(١٢٤) انظر الباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٠/١،

وشرح التسهيل لابن مالك: ١٤٩/٢

لَعَلَّ اللهُ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا

جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ
يريد (لَعَلَّ اللهُ)، فهذه اللام مكسورة؛ لأنها
لام إضافة، وقد زعم بأنه قد سمعها مفتوحة،
فهي مثل (لام) (كَيْ) " (١٢٦)، فقله: "....."
يريد (لَعَلَّ اللهُ)، فهذه اللام مكسورة؛ لأنها لام
إضافة، وقد زعم بأنه قد سمعها مفتوحة، فهي
مثل (لام) (كَيْ) " (١٢٧)، يعني أن الأَخْفَشِ أفاد
كلام أبي عبيدة أن (لعل) في البيت الذي أنشده
أبو عبيدة مخففة اللام الثانية فيقال فيها (لعل)
بدون تضعيف، كما تخفف (أن)، و(كأن)،
فيقال: (أن)، و(كأن)، و(لكن) (١٢٨)، فلما حذف
تضعيفها، واتصل (لامها) بلام الجر الداخل
على لفظ الجلالة، وهو هكذا (لله)، فمن ثم
أصبح التركيب هكذا: (لعل لله) بتخفيف
لام (لعل) فلما اتصلت لام الجر الجارة للفظ
الجلالة بـ(لام) (لعل)، وهما مثلان أدغما،
فصار في الأداء كأنهما لام (لعل)
المشددة (١٢٩)، وما ظهرت (لام) الجر في
(أثناء) الإدغام مفتوحة إلا مراعاة لأصلها،

وهذا هو الوجه الذي قاس فيه الأَخْفَشِ أصالة
فتح (لام) الجر المشهورة على (لام) الجر
التي مع (لعل) الخفيفة، ولحقيقة أن مذهب
الأَخْفَشِ هذا وفق هذا التفسير لم يتبعه عليه -
حسب علمي- إلا للفارسي، وابن الشجري،
فقال الفارسي: في فتح لام (لعل) وكسرها من
قول الشاعر (١٣٠):

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة

لعل أبي المغوار منك قريب
"..... فوجه الكسر ظاهر، وأما الفتح،
فإن لام الجر يفتحها قوم مع المظهر، كما تفتح
مع المضممر، فإنما خَفَّ لعل، وأضمر فيه
القصة والحديث، كما أضمر في (إن)
و(أن) (١٣١)، والتقدير: لعله لأبي المغوار منك
قريب، أي جواب قريب، فأقام الصفة مقام
الموصوف، وأنشد أبو الحسن (١٣٢):

لعل الله يمكنني عليها

جهازاً من زهيرٍ أو أسيدٍ" (١٣٣)

وقال ابن الشجري: "وسأل عن قول
كعب بن سعد:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت بعدها

لعل أبي المغوار منك قريب

(١٢٦) ح معاني القرآن: ١٣٠/١-١٣١.

(١٢٧) ح معاني القرآن: ١٣٠/١-١٣١.

(١٢٨) - أمالي ابن الشجري: ٣٦٢/١، وانظر: كتاب

الشعر للفارسي: ٧٥/١، ورفص المباني في شرح

حروف المعاني: ٣٧٥

(١٢٩) أمالي ابن الشجري: ٣٦٢/١، وانظر المسائل

البصريات: ٥٥٠/١، وكتاب الشعر: ٧٥،

والخزانة: ٤٣٨-١-٤٣٩، ٤٤١، وما بعدها، ففي

الخزانة تنكيت على تقديرات أبي علي الفارسي

في المسائل البصريات

(١٣٠) - البيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو في:

أمالي ابن الشجري: ٣٦١/١، والخزانة:

٤٣٨/١، وشرح أبيات المغني: ١٦٦/٥

(١٣١) - ضُبِطَتْ (إن) و(أن) في كتاب الشعر: ٧٥

بالتثقيل، وتخفيفها هو الصواب.

(١٣٢) - سبق تخريجه

(١٣٣) - كتاب الشعر للفارسي: ٧٥/١

فأجبتُ بأنه أراد: لعل^(١٣٤) لأبي المغوار منك مكانٌ قريبٌ، فحفف (لعل) وألغاهما كما يلغون (إن) و(أن) و(لكن)، إذا خففوهن، وكذلك (كأن)..... ولما حذف اللام المتطرّفة بقي (لعل) ساكن اللام، فأدغمها في لام الجر، وفتح لام الجر لاستئصال الكسرة على المضاعف، والقياس في الخطّ أن تكتب منفصلة من (لعل)^(١٣٥).

المسألة السادسة :

الجربـ(كي)

بعد أن أنهى الأخفش حديثه عن (لام) الجر واحتجاجاته لها ولما يتعلق بها، ذكر في نهاية ذلك ما سمعه من ارتفاع المضارع بعد (كيما)، والحقيقة أن الأخفش ذكر لـ(كي) أربعة استعمالات، إلا أنه فرق حديثه عن تلك الاستعمالات في موضعين، فجعل ثلاثة منها في موضع واحد^(١٣٦)، وأفرد الاستعمال الرابع وهو محل سماعه بموضع على حياله، إذ فصله عن الاستعمالات الثلاثة بحديثه عن اللام الجارة التي سبق الحديث عنها، و(كي) في ثلاثة من تلك المواضع الأربعة جارة عنده وهو مذهب عامة البصريين، أما الموضع الرابع فهي فيه محتملة لأن تكون جارة مثل (لام) الجر، وأن تكون ناصبة للمضارع كـ(أن) الناصبة، ولكي نفهم موضع سماع الأخفش في المسألة ينبغي أن أشير على عجل إلى لاستعمالات الثلاثة لتي تكتمل بها اطراف المسائل الأربعة، وهذه الاستعمالات الثلاثة هي:

(١) أن تدخل (كي) على المضارع مباشرة، وبدون أن تسبق بـ(اللام) الجارة نحو قوله تعالى(كي لا يكون دولة)^(١٣٧)، فـ(كي) في هذه الصورة جارة؛ لأن الفعل نصب بـ(أن) مضمرة، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، مجرور بـ(كي).

(١٣٤) - (لعل) ضبطت في أمالي ابن

الشجري: ٣٦٢/١، بتضعيف اللام الثانية،

والصواب التخفيف

(١٣٥) - أمالي ابن الشجري: ٣٦٢/١

(١٣٦) - معاني القرآن: ١٢٧/١

(١٣٧) - الحشر: ٧

٢) أن تدخل (كي) على (ما) الاستفهامية،
نحو: كيمه؟، فـ(ما) هنا اسم استفهام، و(كي)
جارة لها.

٣) أن تدخل (كي) على المضارع ، وأن
تسبق بـ(اللام) الجارة، نحو قوله تعالى: (لكي
لا تأسوا)^(١٣٨)، وفي هذه الصورة قال
الأخفش: " وقد تكون (كي) بمنزلة (أن) هي
الناصبية فأوقع عليها اللام. ولو لم تكن
(كي) وما بعدها اسما لم تقع عليها اللام
" ^(١٣٩)، فالظاهر من كلامه أن الراجح عنده أن
(كي) هي الناصبة للمضارع، فتكون
مصدرية، وعليه تصبح (اللام) داخلة على اسم
في التقدير، ويشير كلامه أيضا إلى احتمال أن
تكون جارة على الأصل فيها على مذهبه
ومذهب جماهير البصريين^(١٤٠) لكنه احتمال
ضعيف عنده.

وبعد أن ذكر ما شرحته عنده من تلك
الصور الثلاث، أتى للصورة الرابعة بعد أن
فصلها من سياق أخواتها الثلاث بفاصل
طويل، فذكر أن بعض العرب ترفع المضارع
بعد (كي) المقترنة بـ(ما) فقال: "

وقد سمعنا من العرب من يرفع بعد (كيما)
وأنشد^(١٤١):

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما
يرجى الفتى كيما يضر^١ وينفع^(١٤٢)
فهذا جعل (ما) اسما وجعل (يضر^٢)
و(ينفع^٣) من صلتته، وجعله اسما للفعل وأوقع
(كَي) عليه، وجعل (كَي) بمنزلة اللام.^(١٤٣)
انتهى

وسماع الأخفش هنا هو محور مسألتنا
هذه، والذي يظهر لي من نصه سماع على
رفع المضارع أنه يرمي من خلاله إلى ثلاثة
أمور:

الأمر الأول: أنه يريد من خلال نصه على
سماعه لرفع المضارع (يضر) بعد (كي)
المقترنة بـ(ما) أن يؤكد أن (كي) جارة،
ووجه الجر بها في تأويله للبيت أن (ما) اسم؛
أي مصدرية، ومن ثم ينسب منها ومن الفعل
(يضر) مصدر، وبهذا يتحقق له أن تكون
(كي) جارة؛ لدخولها على اسم، وهو المصدر
المنسب من (ما)، ومن الفعل (يضر)، وكذا
فسر ابن مالك قول الأخفش^(١٤٤).

الأمر الثاني: وهو غاية في الدقة التي لم
يصرح بها الأخفش، وهو من المواضع التي
لا يتهدى لها في كلام الأخفش إلا بتدقيق
وإمعان، فيبدو أنه من خلال النص على سماع

ولغيره، وهو في الزاهر في معاني كلمات

الناس، ١/١٨١، وانظره في الخزانة: ٨/٥٠٠

^(١٤٢) معاني القرآن: ١/١٣١

^(١٤٣) - معاني القرآن: ١/١٣٠.

^(١٤٤) - انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك:

١٥٣٢/٣

^(١٣٨) - الحديد: ٢٣

^(١٣٩) - معاني القرآن: ١/١٢٧

^(١٤٠) - شرح الرضي: ٤/٥٠، والجنى الداني: ٢٧٦،

وتمهيد القواعد: ٦/٢٩٣٩

^(١٤١) - البيت نسبه أبو عبيد البكري لعدي بن زيد:

فصل المقال: ١٩٢، وينسب لقيس بن الخثيم

رأيته يذكرها أبو عبيد القاسم بن سلام (٥٢٢٤هـ) والجاحظ (٢٥٥) وهما معاصران للأخفش، ثم أوردتها البغدادي في كل من الخزانة وشرح أبيات مغني اللبيب، على ما سيأتي بيانه.

قال أبو عبيد: " وكان بعض علمائنا ينشد هذا البيت في الرجل ضارا لا نفع عنده:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما

يرجى الفتى كيما يضرّ وينفعا^(١٤٨)

وكلام أبي عبيد وإن لم ينص على موضع الرواية، إلا أنه كالنص عليها، وذلك أنه يروي البيت بإطلاق القافية بالألف، والإطلاق مع الفتح يقتضي أن ترسم القافية ألفا، ولو كانت القافية مضمومة لم يصح أن تطلق بالألف، فذا دليل مؤكد على تلك الرواية التي أرى أن الأخفش يلمح إليها، ثم إن نص أبي عبيد على أن علماءهم ينشدون البيت على ما ينشده هو عنهم يفهم أن ثمة رواية أخرى، ولعلها التي سمعها الأخفش، فهذا طرف يسهم في إثبات هذه الرواية، كما قد يكون مسهما في إثبات رواية الأخفش.

قلت: وأوضح من رواية أبي عبيد ما قاله الجاحظ: " قال: وسمعت عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر ينشد - وكان فصيحاً -:

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما

يرجى الفتى كيما يضرّ وينفعا^(١٤٩)

رفع الفعل المضارع بعد (كي) أن يرد من طرف خفي على من يرى أن (كي) لا تكون إلا ناصبة، وهو مذهب الكوفيين على حد قول المتأخرين^(١٤٥)، قال ناظر الجيش: " وقد تكلم الشيخ [أي أبو حيان] في هذا الموضع على (كي)، وذكر أن كونها تكون جارة هو مذهب البصريين، وأن مذهب الكوفيين أنها لا تكون جارة وإنما هي عندهم ناصبة على كل حال^(١٤٦) فحين ينص الأخفش على سماعه لرفع المضارع (يضر) وهو واقع بعد (كيما)، فقد انتفي ما يقال من أنها لا تكون إلا ناصبة.

الأمر الثالث: وهو كسابقه في الخفاء، فأحسب - والله أعلم - أن البيت الذي سمع فيه الأخفش رفع المضارع بعد (كي) من بعض العرب، يعلم أن له رواية أخرى يُنصب فيها المضارع بعد (كي)، أن يبين بحجة السماع التي هي أقوى حجج النحاة، أن من يوجب نصب المضارع بعد (كي)، لا يستقيم له ذلك؛ لأن رواية الرفع تحول دون ذلك، وإيجاب النصب الذي يبدو أن الأخفش ينفيه هو مذهب الكوفيين كما يقوله المتأخرون^(١٤٧)، قول من يوجب النصب.

قلت: إن الرواية التي يمكن أن يكون الأخفش يريد مقابلتها بما سمعه، هي رواية موقفة رواها طائفة من العلماء، وأول من

(١٤٥) - شرح الرضي: ٤/٥٠، والجنى الداني: ٢٧٦،

وتمهيد القواعد: ٦/٢٩٣٩

(١٤٦) - تمهيد القواعد: ٦/٢٩٣٩

(١٤٧) - شرح الرضي: ٤/٥٠، والجنى الداني: ٢٧٦،

وتمهيد القواعد: ٦/٢٩٣٩

(١٤٨) - كتاب الأمثال: ١٢٩-١٣٠، وكلام أبي عبيد

في فصل المقال شرح كتاب الأمثال: ١٩٢

(١٤٩) - الحيوان: ٣/٧٦.

فسماع الجاحظ، وتوثيق فصاحة منشده، وإطلاق القافية الذي تحدثت عنه كلها مؤكدات لرواية نصب المضارع بعد (كي) التي أرى أن الأخفش يشير إليها من طرف خفي. أوضح من ذلك كله ما ذكره البغدادي حيث قال: " ورأيت في طبقات النحاة لأبي بكر محمد الشهير بالتاريخي عند ترجمة يونس بن حبيب أن يونس قال: كان عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر فصيحاً وهو الذي يقول:

إذا أنت لم تنفع فضرراً فإنما

يرجى الفتى كيما يضرّ وينفعا

فعلى هذه الرواية ما: زائدة ويضر

منصوب بكي واللام مقدره" (١٥٠)

فأحسب- والله أعلم- أن الأخفش لما كان يعلم بهذه الرواية التي سبق التنويه بصحتها، أراد أن يحتاط لقاعدته التي يقعد فيها للجر بـ(كي) بأنه يبني كلامه على سماع يُرفع فيه المضارع بعد (كي)، فمن ثم تكون رواية الرفع دليلاً على الجر بـ(كي)، وأن رواية النصب لا تفسد قاعدة الجر بـ(كي)، فَيُسْتَنْتَجُ من تنصيصه على السماع، أنها تنفي وجوب النصب الذي ينسبه المتأخرون للكوفيين.

وهنا أشير إلى قاعدة عند العلماء في تعدد الرواية، فإن مذهبهم في ذلك أن رواية لا تقدر في رواية، وهي قضية مقررة عند العلماء، قال أبو إسحاق الشاطبي: "قإن القاعدة الأصولية أن رواية لا تقدر في رواية أخرى

في الأحكام العربية إذا جاء الاختلاف من جهة العرب" (١٥١) ، وقال الزبيدي: "..... لأنهم صرحوا أن رواية لا تقدر في رواية، ولا ترد رواية بأخرى لو صحت ووردت عن الثقات، كما صرح به ابن الأنباري في أصوله وابن السراج، وأيده ابن هشام". (١٥٢)

(١٥١) - المقاصد الشافية: ٥ / ٤٦١.

(١٥٢) - تاج العروس (ن ج ح)

(١٥٠) - خزنة الأدب : ٨ / ٤٩٩، شرح أبيات

مغني اللبيب: ٤ / ١٥٣

المسألة السابعة:

أم المعرفة

لـ(ام) في العربية استعمالات متعددة تضمن الحديث عن تلك الاستعمالات على وجه خاص كتب معاني الحروف، ولا شك أنها ترد في غيرها من كتب العلم، لكن كتب معاني الحروف جمعت تفاريقها غالباً في مكان واحد.

وحرف التعريف (ام) هو مدار مسألتنا، وعلماء العربية ينسبون التعريف به لأهل اليمن، ومنهم من يحدد، فيقول: أنها لغة حمير، والظاهر أنها أوسع من أن تكون لحمير وحدها، فقد ذكر ثعلب أنها لغة للأزد مشهورة^(١٥٣)، وينسب بعضهم هذه اللغة لطبيئ أيضاً^(١٥٤)، وليس في تعدد نسبتها لتلك القبائل تعارض، فكل من سبق ذكره من القبائل يمينو المحتد، ولهذا كان كلام الأخفش أكثر دقة حين نسبها لأهل اليمن دون تحديد لقبيلة، وهذه اللغة لازالت تسمع إلى يوم الناس هذا في الجزء الجنوبي الغربي من جزيرة العرب، وقد تحدث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتحدث بها أبو هريرة رضي الله عنه، قال الإمام أحمد: "حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن صفوان بن عبد الله، عن أم الدرداء، عن كعب بن عاصم الأشعريّ وكان من أصحاب السّيفة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " ليس من أم

بر، أم صيام، في أم سفر"^(١٥٥)، وقال ابن الجوزي في غريب الحديث له: " ودخل أبو هريرة على عثمان وهو محصور فقال: طاب أم ضرب المعنى طاب الضرب وحل القتال"^(١٥٦).

وهذه اللغة التي تجعل (ام) مكان (ال) المعرفة قد سمعها الأخفش من أهل اليمن، فقال: "وأما ما سمعنا من اليمن فيجعلون "أم" مكان الالف واللام الزائدتين، يقولون (رأيت امرَجُل) و(قام امرَجُل) يريدون (الرجل)"^(١٥٧).

والحقيقة أن الأخفش تحدث عن هذه اللغة حين وجد من يقول بأن لـ(ام) استعمالاً آخر تكون فيه زائدة في كلام أهل اليمن أيضاً، فأراد أن يبين من خلال ما سمعه من أهل اليمن أن (أم) لا تعدو أن تكون أداة تعريف في لغتهم لا غير، وأما أنها تكون زائدة أيضاً فلم يسمعه، ولا يرى صحة ما استدل به أبو زيد الأنصاري، فقد ذهب أبو زيد إلى زيادة (ام) في قوله تعالى: (أَلَيْسَ لِي مَلِكٌ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ)^(١٥٨)، فأبو زيد لما رأى أنها زائدة اقتضى ذلك منه أن يقف على (يبصرون) ويستأنف (أنا خير)، فعليه تكون (أم) عنده زائدة^(١٥٩)، واستدل أبو

(١٥٥) - مسند الإمام أحمد ٣٩/ ٨٤

(١٥٦) - غريب الحديث لابن الجوزي ٢/ ٢٥

(١٥٧) - معاني القرآن: ٣٢/١

(١٥٨) - الزخرف: ١٥، ٥٢

(١٥٩) - شرح السيرافي: ٤١٨/٣.

(١٥٣) - مجالس ثعلب: ٥٨

(١٥٤) - الجنى الداني: ٢٢٧، المقاصد النحوية في

شرح شواهد شروح الألفية ٤٣٠/١

زيد أيضا على زيادتها بما ذكر من أنه سمع
أعرابيا فصيحاً ينشد قوله^(١٦٠):

يا دهن أم ما كان مشي رقصا بل قد
تكون مشيتي توقصا

فسأل منشد البيت عن معناه فقال: "معناه ما
كان مشي رقصا"؛ فحذف المنشد في تفسيره
(أم)، فلذا عدها أبو زيد زائدة، ومن ثم تكون
(أم) في الآية الكريمة وفي البيت زائدة على
مذهب أبي زيد. وهو ما لا يراه الأخشف، فقد
قال في توجيه أبي زيد للآية: "ولا يشبه أن
تكون (أم انا خير) على لغة أهل اليمن؛ لأن
(أم) لا تكون زائدة أصلا، وقال في توجيهه
للبيت: "وهذا لا يعرف"، وقد أيد المبرد، وأبو
سعيد السيرافي مذهب الأخشف في مخالفته
لأبي زيد فقال المبرد: "وهذه (أم) المنقطعة
..... في قول جميع النحويين لا تعلم بينهم
اختلافا فيه، فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى
خلاف مذاهبهم، فيقول: (أم) زائدة، ومعناه:
أفلا تبصرون أنا خير،..... وهذا لا يعرفه
المفسرون، ولا النحويون، لا يعرفون (أم)
زائدة"^(١٦١)، وقال أبو سعيد السيرافي^(١٦٢):
وقال أبو زيد: وأم زائدة وما علمت

أحدا تابعه عليه إلا رجلا من المقرئين. وكان
إذا قرأ استوقف القارئ على (أم)، ثم ابتداء:
(أنا خير من هذا الذي هو مهين)^(١٦٣).

و(أم) عند الأخشف في الآية متصلة، وهي
بمعني(أيهما)^(١٦٤)، وقد أشار إلى أن ما حكم به في
الآية قاله بعض الفقهاء أيضا، فقال: "وقال بعض
الفقهاء إن معناه؛ أنه قال فرعون: (أفلا تبصرون أم
أنتم بصراء)" وهو يعني ببعض الفقهاء سبويه حيث
قال: "ومثل ذلك: (أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار
تجري من تحتي أفلا تبصرون. أم أنا خير من هذا
الذي هو مهين)^(١٦٥)، كأن فرعون قال: أفلا
تبصرون أم أنتم بصراء. فقوله: أم أنا خير من هذا،
بمنزلة: أم أنتم بصراء؛ لأنهم لو قالوا: أنت خير منه
كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء عنده وكذلك: أم أنا
خير بمنزلة لو قال: أم أنتم بصراء."^(١٦٦)، وسبويه
يعني أن (أم) في الآية متصلة. قال الزمخشري: "أم
هذه متصلة؛ لأن المعنى: أفلا تبصرون أم
تبصرون، إلا أنه وضع قوله: أنا خير موضع:
تبصرون؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير، فهم عنده
بصراء، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب.
ويجوز أن تكون منقطعة على: بل أنا خير"^(١٦٧)،
والحقيقة أن بين العلماء خلافا في حقيقتها أمتصلة
هي أم منقطعة، وقد بسط ذلك السمين الحلبي في
الدر المصون^(١٦٨). والله أعلم

(١٦٠) البيت لم أر أحدا نسبه، وهو في

المقتضب: ٢٩٧/٣، وشرح السيرافي: ٤١٨/٣،

والصاحح (١ م م) ١٨٦٧، وأمالي بن

الشجري: ١١٠/٣، وخزانة الأدب: ٦٢/١١،

ودهن: ترخيم دهناء، وتروي يا دهر، ويا هند

أيضا، والوقص تقارب الخطا من الضعف

(١٦١) - المقتضب: ٢٩٧/٣.

(١٦٢) - شرح السيرافي: (٤١٨/٣)

(١٦٣) - الزخرف: ٥٢

(١٦٤) - معاني القرآن: ٣١/١، ٣٣

(١٦٥) - الزخرف: ٥١، ٥٢.

(١٦٦) - الكتاب لسبويه: ١٧٣/٣.

(١٦٧) - الكشاف: ٢٥٨/٤.

(١٦٨) - الدر المصون: ٥٩٧/٩ وما بعدها.

نتائج البحث

✘ بعض ما سمعه الأُخفش لم يقس عليه، فيبدو أنه من القليل الذي يحفظ ولا يقاس عليه.
✘ الأُخفش يوجب التزم الصفاء في اللغة الواحدة، بحيث لا تمزج بغيرها، وإلا أصبح ذلك قبيحا.

✘ لم يرض ابن جني تقبيح الأُخفش لمن يمزج بين اللغات من فصحاء العرب.
✘ الأُخفش لا يبطل سماعا بسماع آخر كما في (كي) ولكن ما سمعه من رفع للمضارع بعد (كي) يبطل تعميم من لم يرو ما رواه.

✘ مما يستغرب ألا يصرح الأُخفش باسم أستاذه سيبويه مع نقله عنه، وإنما يشير إليه بـ(بعض الفقهاء).
✘ لعل أقدم نقلٍ نُقلَ عن سيبويه هو ما أشار إليه الأُخفش بقوله: (وقال بعض الفقهاء).

✘ الأُخفش من أوائل من احتج للقراءات.
✘ من سمات الأُخفش العلمية أن يقوي اللغة التي قرئ بها، ليحمل القرآن على وجه قوي.

✘ يلجأ الأُخفش إلى إيراد السماع عند ما يجد قولاً يخالف ما سمعه.
✘ الأُخفش يعلل للمسألة، ويشفع ذلك بأكثر من سماع في القضية الواحدة،
✘ الأُخفش لا يكتفي بالتعليل والسماع في المسألة الواحدة، فقد يؤكد ذلك كله بالقياس.

✘ اتسم أسلوب الأُخفش بكثير من الغموض، وظهر ما يصدق ذلك من قول الجاحظ في كتابه الحيوان

✘ صعوبة أسلوب الأُخفش فرضت على الباحث أن يقدم بمقدمات توضح أصل المسائل المتعلقة بسماع الأُخفش.

✘ القليل عند الأُخفش يصبح قويا حين تكون عليه قراءة العامة.

✘ في بعض نصوص الأُخفش سقط يوتر على المعنى النحوي الذي يتحدث عنه

✘ الأُخفش ينتقل من حديث إلى آخر ثم يعود للحديث السابق، بطريقة توهم أنه حديث جديد منبئ عما سبق

مصادر البحث

- أخبار النحويين البصريين/ لأبي سعيد السيرافي/ تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي / نشر مصطفى البابي الحلبي - ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق الدكتور: رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب/ الطبعة الأولى - نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة
- كتاب الأصنام لابن الكلبي / لأبي المنذر هشام بن محمد أبي النضر ابن السائب ابن بشر الكلبي/ تحقيق أحمد زكي باشا/ الطبعة: الرابعة، ٢٠٠٠م- دار الكتب المصرية - القاهرة
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السراج البغدادي/تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي/ الطبعة الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥م / مؤسسة الرسالة بيروت
- إعراب القرآن/ لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني(قوام السنة)/ قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد/ الطبعة: الأولى: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج/ لعلي بن الحسين بن علي، (جامع العلوم الأصفهاني الباقولي) / تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري / دار الكتاب المصري - القاهرة - ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / لطبعة: الرابعة: ١٤٢٠ هـ
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب/ لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي/ تحقيق سعيد الأفغاني الطبعة الثالثة مؤسسة الرسالة: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠
- أمالي ابن اشجري/ لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي/ تحقيق الدكتور محمود الطناحي- الطبعة الأولى - نشر مكتبة الخانجي ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام/ تحقيق الدكتور/ عبد المجيد قطامش/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي/ جامعة أم القرى- مكة المكرمة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- الآن في درس النحوي والاستعمال اللغوي/ للدكتور رياض بن حسن الخوام/ المكتبة العصرية الطبعة أولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م - بيروت
- إنباه الرواة على أنباه النحاة/ لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق الشيخ : محمد محيي الدين عبد الحميد

- إيضاح شواهد الإيضاح/لأبي الحسن أبي عبد الله القيسي(من علماء القرن السادس الهجري)/دراسة وتحقيق الدكتور: محمد بن حمود الدعجاني/ الطبعة الأولى/١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م/ دار الغرب الإسلامي
- إيضاح الوقف والابتداء/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري/ تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان/ طبع مجمع اللغة العربية بدمشق/ دمشق ١٣٩٠هـ- ١٩٧١
- تاج العروس من جواهر القاموس/ لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي/ نشر: دار الفكر- بيروت/ الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق الدكتور: حسن هنداوي/ الطبعة الأولى: دار القلم - دمشق
- التصريح بمضمون التوضيح/ للشيخ خالد الأزهرى/ دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم
- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري/ تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد/ لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)/ دراسة وتحقيق: الدكتور. علي محمد فاخر وآخرين/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧م - دار السلام للطباعة والنشر - القاهرة.
- تهذيب اللغة/ لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (الجزء الأول) تحقيق عبد السلام هارون، ومراجعة محمد علي النجار / دار المصرية للتأليف والترجمة / ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤م
- الجمل في النحو/ للخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق فخر الدين قباوة/ الطبعة الخامسة: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- الجنى الداني في حروف المعاني/ لحسن بن قاسم المرادي/ تحقيق: طه محسن/ جامعة الموصل/ ١٩٧١م
- الحجة في القراءات السبع/ الحسين بن أحمد بن خالويه/ تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم /دار الشروق - بيروت الطبعة الرابعة ، ١٤٠١
- الحيوان / للجاحظ/ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون/ الطبعة الثانية-١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب/ لعبد القادر بن عمر البغدادي/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ القاهرة: ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م

- الديباج/ لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي/ تحقيق الدكتور عبد الله الجربوع، والدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين/ الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م - القاهرة نشر مكتبة الخانجي
- ديوان طرفة(بشرح الأعلم الشنتمري) /بتحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقال/ مجمع اللغة العربية- دمشق ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م
- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ لأحمد بن عبد النور المالقي/ تحقيق: أحمد محمد الخراط / دمشق-١٣٩٥هـ-١٩٧٥م
- الزاهر في معاني كلمات الناس/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري/ تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن/ دار الرشيد للنشر- الجمهورية العراقية- ١٣٩٩هـ-١٩٩٧م
- سر صناعة الإعراب/ لأبي الفتح بن جني/ تحقيق: د. حسن هندواي/ دار القلم - دمشق/ الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. شرح أبيات مغني اللبيب
- شرح تسهيل الفوائد/ لابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجباني الأندلسي/ تحقق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون/ هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان/ الطبعة: الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م شرح الكافية الشافية لابن مالك
- شرح كتاب سيبويه /لأبي سعيد السيرافي/ تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي / توزيع مكتبة الباز/ مكة المكرمة.
- شرح المفصل لابن يعيش .
- شعر النمر بن تولب ضمن (شعراء اسلاميون)/ للدكتور نوري حمودي القيسي/ عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية- بيروت - الطبعة الثانية- ١٤٠٥- ١٩٨٤م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي/ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين - بيروت/ الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ضرائر الشعر/ لابن عصفور/ تحقيق السيد إبراهيم محمد/ دار الأندلس- بيروت ١٩٨٠م
- غريب الحديث/ لأبي الفرج بن الجوزي/ تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي/ نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥
- فصل المقال شرح كتاب الأمثال/ لأبي عبيد البكري/ تحقيق الدكتور إحسان عباس، والدكتور عبد المجيد عابدين- دار الأمانة- مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- القوافي/ لأبي الحسن الأخفش/ تحقيق أحمد راتب النفاخ/ الطبعة الأولى - دار الأمانة - بيروت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م
- الكتاب/ لسيبويه(عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد/ للمنتجب الهمداني/ تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح/ الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦- دار الزمان- المدينة المنورة
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل/ لأبي القاسم الزمخشري جار الله / تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م - نشر مكتبة العبيكان - الرياض
- اللامات / لأبي القاسم الزجاجي/ تحقيق الدكتور مازن المبارك الطبعة الثانية - دار صادر بيروت ١٤١٢-١٩٩٢
- اللباب في علل البناء والإعراب/ لأبي البقاء العكبري/ تحقيق غازي مختار طليمات/ الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م دار الفكر- بيروت ودار الفكر - دمشق (مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث)لسان العرب
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات/ لأبي الفتح بن جني/ تحقيق الدكتور عبد الحليم النجار، والاستاذ علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة ١٣٨٦هـ
- المسائل البصريات/ لأبي علي الفارسي/ تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد/ الطبعة الأولى - مطبعة المدني ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- مسند الإمام أحمد بن حنبل/ تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين/ إشراف الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي/ نشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م
- معاني القرآن/ للأخفش الأوسط؛ أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري/ تحقيق الدكتور فايز فارس/ الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٩٧٠م.
- معاني القرآن/ لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط / تحقيق الدكتورة هدى محمود قراءة / الطبعة الثانية - ١٤٣١هـ - ٢٠١٠- نشر مكتبة الخانجي.
- معاني القرآن/ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء/ تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين/ الهيئة العامة المصرية للكتاب/ الطبعة: الأولى ١٩٧٢م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/ لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي/ تحقيق عدد من اساتذة جامعة أم القرى/نشر جامعة أم القرى/ الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور (شرح الشواهد الكبرى) // لبدر الدين العيني /تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر، ،الدكتور أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور عبد العزيز محمد فاخر/ الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ نشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة

- المقتضب/ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد/ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٣٩٩هـ. الممتع في التصريف
- النكت في تفسير كتاب سيبويه/ لأبي الحجاج يوسف بن سليمان (الأعلم الشنتمري)/ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان/ منشورات معهد المخطوطات العربية/ الطبعة الأولى/ الكويت: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م
